

دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية  
دراسة حالة بلدية عين الحجل  
(2024-2020)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم المالية والمحاسبة  
تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبة: طيبي فطيمة

لجنة المناقشة

الدكتور(ة): ريمة بلفيطح	الدرجة العلمية: أستاذ مساعد أ	رئيسا
الدكتور(ة): حجيبة بن وارث	الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي	مقررا و مشرفا
الدكتور(ة): زهرة لعروسي قرين	الدرجة العلمية: أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## إهداء

اللهم لك الحمد اذ اهتمتنا من الخطأ استغفارا، و لك الحمد فارزقنا الجنة و أصرف عنا بعفوك النار،

و لك الحمد اذ عطفت علينا قلوب الآباء و نحن صغارا.

الى اللذين أوصانا الله ان نحسن اليهما بعد عبادته الى أعز ما أملك في الوجود

أمي و أبي أطال الله في عمرهما

الى ينبوع العطاء و الثقة بالنفس الى من نزع من روحه و راحته لإسعادي

و الله انت نعم الرجل \* و نعم الخليل و نعم البعل

اليك زوجي الغالي

الى أحلى بستان يموج بالفل و الياسمين و الريحان أولادي

هيثم فاروق، هديل بلقيس، الياس احمد.

الى من في كفها الاحسان و قلبها الدافئ بالحب و السلام

أختي الكبرى

الى من أكن لهم الاحترام، الاعتزاز

الأخوات، الأولاد و البنات

الى الذين هم في ذاكرتي و لم يكتبوا في اهداء مذكري

الى كل من فتح هذه الوريقات و تصفحها من بعدي

## كلمة شكر

قال الله تعالى: "... لئن شكرتم لأزيدنكم..." سورة ابراهيم الآية 7

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه على نعمه و تيسيره لعملي هذا و توفيقى لإتمامه

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير و العرفان الى

الأستاذة المشرفة: " بن وارث حجيبة " التي لم تبخل عليا بتوجيهاتها القيمة و تشجيعها لي

فأسأل الله ان يباركها في صحتها، مهنتها، و عائلتها.

كما لا أنس ان أتقدم بشكري الى أمين خزينة البلدية، مسؤولي و موظفي بلدية عين الحجل

الكرام لما قدموه لي من معلومات

و أخص بالذكر: الأمين العام للبلدية، رئيس مصلحة الشؤون الادارية و المالية،

و رئيس مكتب تسيير الموظفين.

## ملخص

ان الجماعات المحلية تعاني من عجز كبير في ماليتها، و هذا راجع لضعف الموارد المالية الناتجة عن الجباية و التي تختلف في قدرتها من جهة الى اخرى، دون اهمال الضعف و الخلل في تنظيم و التسيير الداخلي للجماعات المحلية الذي يزيد الحالة سوءا، حيث ساهمت هذه الظروف في خلق جو من الازمات و النقائص. و رغم صعوبة تجسيد فكرة الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، الا ان التحديات التي فرضت في الوقت الراهن تستدعي بشدة طرح موضوع تمويل الجماعات المحلية، باعتبار ان نجاح و فعالية النظام الجبائي المحلي يعتمد على اصلاح كبير و هام للقواعد القانونية التي تنظم محليا؛

و من خلال التوجهات الجديدة المنتهجة لإصلاح الجباية المحلية قمنا بدراسة حالة ( بلدية عين الحجل 2020-2024 ) حيث تم عرض تطور الجباية المحلية، الايرادات، و الميزانية، و خلصنا الى نتيجة مفادها ان الجباية المحلية لا تساهم في التغطية الا بحوالي 4 % من اجمالي النفقات، و بالتالي تنظم دراستنا الى اغلبية الدراسات التي تؤكد ضعف الموارد المالية الناتجة عن الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية.

**الكلمات المفتاحية:** الجباية المحلية، الجماعات المحلية، ميزانية الجماعات المحلية، تمويل الميزانية.

### Résume :

Les collectivités locales souffrent d'un déficit important dans ses finances, et cela est dû à la faiblesse des ressources financières issues de la collecte, dont la capacité varie d'un parti à l'autre, sans négliger la faiblesse et de défaut d'organisation et de gestion interne. des communautés locales, ce qui aggrave la situation, car ces conditions ont contribué à créer une atmosphère de crises et de carences, et malgré la difficulté d'incarner l'idée d'indépendance financière des groupes locaux, les défis qui s'imposent à l'heure actuelle sont fortement nécessitent de poser la question du financement des groupes locaux, sachant que le succès et l'efficacité du système fiscal local dépendent d'une réforme majeure et importante des règles juridiques qui régulent localement ;

A travers les nouvelles tendances adoptées pour reformer la collecte locale, nous avons étudié le cas de la municipalité d'Ain al-hadjel 2020-2024, ou l'évolution de la collecte locale, les revenus et le budget ont été présentés, et nous sommes arrivés à la conclusion que seule la collecte locale contribue à couvrir environ 4% des dépenses totales, et régle ainsi notre étude indique la majorité des études qui confirment la faiblesse des ressources financières résultant de collecte locale dans le financement du budget des groupes locaux.

**Mots clés :** collecte locale, groupes locaux budget, des collectivités locales, financement budgétaire.

قائمة المحتويات:

I	إهداء
II	كلمة شكر
III	ملخص
IV	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
أ- ب	مقدمة
	الفصل الاول الاطار النظري للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: الاطار العام للجباية المحلية
3	المطلب الأول: ماهية الجباية المحلية و مبادئها
4	المطلب الثاني: خصائص و أهداف الجباية المحلية
6	المطلب الثالث: إيجابيات و سلبيات الجباية المحلية
8	المبحث الثاني: الأسس العامة لميزانية الجماعات المحلية
8	المطلب الأول: عموميات حول الجماعات المحلية
10	المطلب الثاني: ماهية الميزانية المحلية
12	المطلب الثالث: الضرائب و الرسوم المخصصة لميزانية للجماعات المحلية
17	المبحث الثالث: الدراسات السابقة و أهميتها للموضوع
17	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
19	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

21	المطلب الثاني: النقاط المتفق عليها و المختلف فيها مع الدراسات السابقة.....
23	خلاصة الفصل الأول.....
	<b>الفصل الثاني الاطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل</b>
25	تمهيد الفصل الثاني.....
26	المبحث الأول: بطاقة تعريفية لبلدية عين الحجل.....
26	المطلب الأول: التعريف ببلدية عين الحجل.....
27	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومصادر تمويل بلدية عين الحجل.....
32	المبحث الثاني: دراسة تطور الجباية المحلية في ميزانية بلدية عين الحجل.....
32	المطلب الأول: تطور مساهمة الجباية المحلية في الميزانية الأولية لبلدية عين الحجل.....
37	المطلب الثاني: تطور مساهمة الجباية المحلية في الميزانية الإضافية لبلدية عين الحجل.....
40	المبحث الثالث: دراسة تطور الجباية المحلية في الحساب الإداري لبلدية عين الحجل.....
40	المطلب الأول: تحصيلات و بواقي الناتج الجبائي في الحساب الإداري.....
42	المطلب الثاني: سبل التنويع و إصلاح التحصيل الجبائي.....
44	خلاصة الفصل الثاني.....
50	قائمة المصادر و المراجع.....
55	الملاحق.....

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
15	توزيع الضريبة الجزافية.....	01
16	طبيعة الرسم و حصص المستفيدين من الرسم.....	02
30	جميع الضرائب و الرسوم الجبائية المخصصة للبلديات و التي استفادت منها بلدية عين الحجل.....	03
32	نسب تطور إيرادات الميزانية الأولية لبلدية عين الحجل خلال الفترة (2020- 2024).....	04
33	نسبة مساهمة ناتج الموارد الجبائية في الإيرادات العامة لبلدية عين الحجل للفترة (2020- 2024).....	05
34	تطور مساهمة الضرائب المباشرة و غير المباشرة في نواتج الجباية لبلدية عين الحجل(2020-2024).....	06
37	التغيرات في النفقات و النسب المئوية للميزانية الإضافية لبلدية عين الحجل خلال (2020-2024).....	07
38	نسب مساهمة الإيراد الجبائي في إيرادات الميزانية الإضافية.....	08
39	نسب مساهمة الضرائب و الرسوم المباشرة، و الضرائب غير المباشرة في حساب 94 نواتج الجباية.....	09
39	مساهمة كل من الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة في حساب نواتج الجباية.....	10
41	التحصيلات السنوية و الباقي للتحصيل و نسب تحصيل المداخل بلدية عين الحجل.....	11
43	تطور مساهمة مداخل البلدية في إيرادات الميزانية و مقارنتها بمساهمة المداخل الجبائية.....	12

الأشكال:

الصفحة	عنوان الاشكال	الرقم
26	.....خريطة بلدية عين الحجل	01
28	.....الهيكل التنظيمي لبلدية عين الحجل	02
29	.....مصادر تمويل بلدية عين الحجل	03
36	.....التمثيل البياني بالأعمدة للموارد الجبائية المباشرة و غير المباشرة	04

مقدمة

## مقدمة

ان موضوع الجباية المحلية من المواضيع التي تكتسي اهمية بالغة على المستوى العالمي، فهي تعتبر من الوسائل التي تحقق التنمية المحلية، و الجزائر كغيرها من الدول تسعى لتطويرها عن طريق الاصلاحات الجبائية في المنظومة التشريعية الضريبية المنصوص عليها ضمن القوانين المالية، و كذا البحث عن ايجاد استراتيجيات تنموية تهدف من خلالها الى رفع نسبة تحصيل هاته الجباية تحقيقا لمساهمتها في ميزانية الجماعات المحلية.

فالهدف الرئيسي من هذه الدراسة ليس النظر في مفهوم الجباية المحلية و انما محاولة توضيح الضرائب و الرسوم التي يعود تحصيلها لفائدة الجماعات المحلية بطريقة مباشرة و غير مباشرة، مع توضيحنا للسياسة الضريبية الوطنية المنتهجة في هذا المجال باعتبارها حل فعال لمشاكل التمويل المحلي التي تعاني منها الجماعات المحلية.

و تجدر الإشارة إلى أن موضوع دراستنا يرتكز أساسا على البلدية (بلدية عين الحجل) باعتبارها القاعدة الإقليمية اللامركزية في الدولة، حيث تلعب دورا هاما في خدمة المواطن في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و للقيام بهذه المهام يستوجب تحضير ميزانية و المصادقة عليها، و يتم تنفيذها، و لا بد أن تصرف هذه الأخيرة في إطار التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للدولة، و لتحقيق الأهداف و عدم التلاعب بنفقات و إيرادات الدولة يستلزم ضرورة وجود رقابة تواكب جميع مراحل الميزانية، من مرحلة الإعداد بالاعتماد ثم التنفيذ و الوقاية على سلامة الخطة المالية للبلدية أنفاقا و إيرادا وفقا لما قرره الميزانية.

أولاً: إشكالية الدراسة: بناء على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

- ما هو دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية؟

على ضوء الإشكالية الرئيسية تنبثق لدينا التساؤلات الفرعية التالية:

- هل للجباية المحلية دور في الاستقلال المالي للجماعات المحلية ؟
- ماهي علاقة الجباية المحلية بالميزانية الجماعات المحلية ؟
- هل يمكن لبلدية عين الحجل الاعتماد على الجباية المحلية في تمويل ميزانيتها؟

ثانياً: فرضيات البحث: و لمعالجة الإشكالية المطروحة سلفا ننطلق من الفرضيات التالية:

- للجباية المحلية دور في تحقيق الاستقلال المالي للجماعات المحلية؛

- هناك تخصيصات جبائية محلية كلية و أخرى جزئية لا ترقى إلى المستوى المطلوب من ناحية تحصيلها و اعتماد الميزانية البلدية عليها؛
- عدة ظروف جعلت بلدية عين الحجل بصفة خاصة و أغلب بلديات الوطن بصفة عامة لا تعتمد على الجباية المحلية كمورد مهم.

**ثالثا: أهمية البحث:** نظرا للدور الذي باتت تلعبه الجباية المحلية في مختلف اقتصاديات العالم، وتبني الجزائر لنظام اللامركزية الجبائية من خلال الجماعات المحلية و الذي يعتمد على الشخصية المعنوية و الاستقلال المالي في إعداد ميزانية سنوية تكون مستقلة عن ميزانية السلطة المركزية، خاصة و أن الدراسة أسقطت على ميزانية بلدية عين الحجل.

كذلك سعي لإعداد ميزانية تظهر أهمية البحث جليا في تبيان مدى مساهمة الجباية المحلية في ميزانية الجماعات المحلية من خلال التطرق إلى مختلف الجوانب التي تمس الموضوع محل الدراسة.

**رابعا: أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن مختلف الصعوبات التي تحد من مساهمة الجباية المحلية في ميزانية الجماعات المحلية بشكل فعال، و الحث على إدخال إصلاحات جبائية بناءة و معالجة إشكالية محدودية هذه الموارد، و لتحسين المردود المالي لموارد الجباية المحلية و جب إعطاء حرية أوسع لها في تحديد و تحصيل و متابعة الضرائب التابعة لها و تعزيز قدرة البلديات في خلق الثروة بنفسها مع إمكانية التمويل الذاتي لميزانيتها دون الحاجة إلى تدخل السلطات المركزية في ذلك.

**خامسا: أسباب اختيار الموضوع:** ما دفعنا إلى اختيار الموضوع هو تلك الرغبة في معرفة السبب الحقيقي و الجوهرى و ان صح التعبير الجانب الخفي وراء إخفاق كل الإصلاحات الجبائية في جعل الجباية المحلية مورد مهم في ميزانية الجماعات المحلية، و لهذا قمنا بدراسة كل الجوانب المحيطة بالموضوع

**سادسا: المنهج المستخدم:** من أجل الإحاطة بالإشكالية الرئيسية و التأكد من الفرضيات الموضوعية سلفا و حتى نستوفي الدراسة حقها، قمنا باستخدام المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري، و في الجانب التطبيقي استخدمنا المنهج التحليلي لتحليل الحصيلة الجبائية و مساهمتها في ميزانية بلدية عين الحجل خلال فترات ( 2020-2024).

كذلك لا نغفل الأدوات المستخدمة في جمع المادة العلمية لبحثنا من خلال دراسة ميدانية أجرينا فيها مقابلات شفوية.

**سابعا: حدود الدراسة:** تمحور بحثنا حول بلدية عين الحجل و تحديدا حول ميزانية البلدية و دراسة مدى مساهمة الجباية المحلية في تمويلها خلال فترة خمس سنوات (2020-2024).

**ثامنا: خطة الدراسة:** قسمنا البحث إلى فصلين، فصل نظري و فصل تطبيقي حيث تناولنا:

في الفصل النظري الإطار النظري للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية الذي بدوره قسم إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية الجباية ، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى الجماعات المحلية و الميزانية ، والمبحث الثالث الدراسات السابقة و ما سوف تضيفه الدراسة الحالية.

و في الفصل التطبيقي الإطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل(2020-2024)، و قد قسمنا كذلك الفصل إلى ثلاثة مباحث، يحتوي المبحث الأول على التعريف ببلدية عين الحجل، و المبحث الثاني دراسة تطور الجباية المحلية في ميزانية بلدية عين الحجل، اما المبحث الثالث فيحتوي على دراسة تطور الجباية المحلية في الحساب الاداري لبلدية عين الحجل.

إضافة إلى تقسيم كل مبحث إلى عدة مطالب في الفصلين النظري و التطبيقي.

# الفصل الاول

الاطار النظري للجباية المحلية

و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية

## تمهيد الفصل الأول

باعتبار أن الجباية عامل أساسي في الاقتصاد، لما تمكنه من عكس تطور الدولة من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، كما للجباية آثار متعددة على الجانب الكلي و الجانب الجزئي حيث تمثل سلطة الدولة و ترتبط بكيانها السياسي، تتجلى هذه السلطة في فرض الضرائب و الرسوم المختلفة على الأفراد و المؤسسات من أجل تغطية الإنفاق العام، تحقيق مصالح المجتمع، و تأمين الحماية للمواطنين فيها.

و انطلاقا من حقيقة أن ميزانية الجماعات المحلية هي المرآة العاكسة لجميع التعاملات و النشاطات و الأوجه التنموية لأي بلدية أو ولاية، و معرفة من خلالها أهم الإيرادات التي يمكن تحصيلها خلال مدة زمنية و كذا النفقات التي تم صرفها في نفس السنة، لهذا فان الجماعات المحلية بحاجة إلى موارد مالية لتسيير المصالح و المرافق التابعة لها، حيث تخضع الأحكام الجبائية في كل مرة إلى إعادة الهيكلة أو الإصلاح وفق متطلبات المرحلة.

و من هنا يأتي الفصل الأول من أجل إلقاء الضوء على أهم ما هو متعلق بالجباية المحلية وميزانية الجماعات المحلية.

## المبحث الأول: الإطار العام للجباية المحلية

في سبيل توفير إيرادات الميزانية العامة، و التي توجه لتغطية نفقات الاحتياجات العامة لأفراد المجتمع فان الدولة توظف عدة وسائل تضمن لها تامين الموارد المالية اللازمة لمواجهة تزايد النفقات العمومية، و يأتي على رأس هذه الوسائل الجباية التي تعتبر المصدر الرئيسي المعتمد عليه من طرف الدولة في إيراداتها العامة نظرا لسهولة التعامل معها، كما أنها تعتبر من مظاهر سيادة الدولة.

### المطلب الأول: ماهية الجباية المحلية و مبادئها

تعتبر الجباية المحلية احد أهم أعمدة النظام المالي، نظرا لأهمية مردوديتها مقارنة مع باقي وسائل التمويل من جهة، و من جهة أخرى لكونها وسيلة لتوجيه الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية داخل الهيئة المحلية.

#### 1- تعريف الجباية المحلية: للجباية المحلية مجموعة مختلفة من التعاريف و المفاهيم من بينها:

- 1-1 يقصد بها مختلف الضرائب و الرسوم التي تمول خزينة الجماعات المحلية، كما اعتبرت على أنها الضرائب التي تقوم حكومات الولايات و البلديات بفرضها. (حجازي، 2004، صفحة 112)
- 2-1 المقصود بهذه الجباية أن تكون للجماعات المحلية نظام جباية مخصص و منفصل عن النظام الجبائي للدولة، تخصص إيراداته و توزع بحصص معينة فيما بينها. (الخلايلة، 2009، صفحة 45)
- 3-1 أنها الطريقة التي تمكن من توجيه الاقتصاد و تصحيح انحرافات السياسة الاقتصادية بالأثر الرجعي. (بعلي، 2004، صفحة 131)

و منه يمكن القول أن الجباية المحلية هي كل الإيرادات الجبائية التي تعود للجماعات المحلية وفقا لمبدأ إقليمية النشاط و التخصيص الجبائي في اطار السياسة الجبائية التي تمثل الخطة الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة للحفاظ على الموارد الجبائية و حمايتها و تسييرها بطريقة عقلانية، و تتضمن هاته السياسة مجموعة من المبادئ و الأهداف ترتكز عليها.

#### 2- مبادئ الجباية المحلية في الجزائر: اعتمد المشرع الجزائري على مبدأ التنمية الاقتصادية كمرتكز

أساسي تقوم عليه السياسة الوطنية الجبائية و الذي يقتضي التنسيق بين السياسات الجبائية و السياسات التنموية، و المبادئ هي الأساس الذي تقوم عليه السياسة الجبائية و تعكس الغرض منها و يتعين على المشرع إتباعها و مراعاتها عند وضع أسس النظم الجبائية في الدولة بما فيها الجباية المحلية و تتمثل في (شريف و لكل، 2016، الصفحات 12-14)

1-2 مبدأ المساواة و العدالة: يقوم هذا المبدأ من خلال قيام الدولة بمراعاة المقدرة التكلفة للمكلفين بالضريبة و ذلك تحقيقا للعدالة في توزيع الأعباء العامة على أفراد المجتمع حتى تتمكن من القيام بواجبها على أكمل وجه.

2-2 مبدأ اليقين: و هو أن تكون الجباية المحلية محددة و واضحة، و بالنسبة لأحكامها و إجراءاتها تكون معلومة بصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها، بما فيها المسائل الخاضعة للتنظيم الفني للضريبة.

3-2 مبدأ الملائمة في التحصيل: تقتضي هاته القاعدة أن يكون لدفع الضريبة أو الجباية ميعاد دفع مناسب للقدرة المالية للمكلف، و التحقيق قدر المستطاع من وقع ثقلها و هذا يعني أن جباية الضريبة و تحصيلها يكون في وقت لاحق، و هذا المبدأ يقتضي بموجبه تنظيم مواعيد الضريبة.

4-2 مبدأ الاقتصاد في الجباية: و يعني ذلك أن تكون نفقات الجباية المحلية ضئيلة مقارنة بحصيلتها قدر الإمكان و إلا أصبح فرضها عديم الأهمية، و ذلك عن طريق الاقتصاد في النفقات الجبائية و تراعي مصلحة الطرفين الدولة و المكلف.

### المطلب الثاني: خصائص و أهداف الجباية المحلية

تمتاز الجباية المحلية بمجموعة من الخصائص و الاهداف و هي كالتالي:

#### 1- خصائص الجباية المحلية: تتحدد أهم خصائص الجباية المحلية فيما يلي:

1-1 من حيث سلطة تحديد وعاء الضريبة: حمل المشرع الجزائري البلديات مسؤولية تعبئة الموارد المالية الخاصة، هما الضرائب و الرسوم المحلية، و مداخيل ممتلكاتها و الإعانات.

2-1 من حيث من حيث سلطة تقدير معدل الضريبة: تقوم الدولة بموجب القوانين بتحديد كل أنواع الضرائب و أوعيتها، سواء تلك التي تعود حصيلتها كليا أو جزئيا للجماعات المحلية، حيث أن هذه الأخيرة لا تتمتع بأية حرية من ناحية تحديد الوعاء الضريبي أو فرض ضرائب معينة، بينما تمنح للمجالس الشعبية البلدية سلطة فرض رسوم بموجب مداوات تتم المصادقة عليها من طرف السلطة الوصية.

3-1 من حيث تحصيل الضرائب المحلية: تقوم الدولة بجباية كل الضرائب من جهة، و من ثم توزيعها و تحويلها إلى مختلف الهيئات المحددة و البلديات المعينة من جهة ثانية، و ليس من صلاحيات البلديات متابعة التحصيل أو متابعة المتخلفين عن الدفع، في حين تتمتع البلديات بسلطة تحصيل بعض الرسوم بطريقة مباشرة، لكون هذه الرسوم تدفع مقابل خدمات أدتها لمكفيها، كما أن عملية توزيع الموارد الجبائية على مختلف البلديات يتم عن طريق هذه المصالح التابعة مباشرة للدولة (وزارة المالية) و ليس للبلديات أية سلطة للطعن و الجماعات المحلية أو ممثله.

2- أهداف الجباية المحلية: من اجل وضع إدارة متكاملة تقوم على ترشيد تحصيل الجباية في جميع المجالات و تسييرها في إطار التنمية المحلية، وضع المشرع الجزائري جملة من الأهداف تبنتها السياسة الجبائية. (بن قدور و عسالي، 2022)

2-1 الجباية أداة للتوجيه المالي و الاقتصادي: تعد الجباية المحلية كأداة للتمويل المالي و الاقتصادي و يعني ذلك مفادها تغطية الأعباء العامة للدولة، و يترتب على ذلك الأهداف التالية:

- تصحيح إخفاقات السوق.
- المساهمة في تحقيق التنمية و الاندماج الاقتصادي.
- تحقيق النمو الاقتصادي

2-2 الجباية أداة للتوجيه الاجتماعي و الثقافي: و ذلك لتحقيق أهداف اجتماعية نذكر منها:

- إعادة توجيه الدخل و الثروة بين أفراد المجتمع.
- مكافحة الآفات الاجتماعية كالتدخين و الفقر و الكحول و فرض ضرائب مرتفعة عليها.
- إعفاء المداخيل الناجمة عن أتعاب الأعمال الفنية كعوائد التأليف.

2-3 الجباية أداة للتوجيه السياسي: و ينجم عنها الأهداف التالية:

- تسمح بتنوع كمية و نوعية خدمات الجماعات المحلية وفقا للتفضيلات و الاختيارات المحلي.
- تتحكم الحكومة المحلية في تحديد معدل الضريبة و قاعدتها.
- وجود ترتيبات لتقاسم الضريبة بين الحكومة المركزية و الحكومات المحلية.

و تتمثل الأهداف الأساسية في الجباية المحلية في تحقيق الفاعلية، الشفافية، التقيد في مجال المالية العامة و كذا الوحدة الوطنية، الاستقرار السياسي و تحقيق نوع من المساواة بين المواطنين في مختلف المناطق.

و لقد كلف المشرع الجزائري البلديات مسؤولية تحصيل مواردها المالية كتعبير عن المركزية الجبائية أهمها الضرائب و الرسوم من خلال المادة 196 من قانون البلدية التي تنص على انه لا يسمح للبلدية إلا بتحصيل الضرائب و المساهمات و الرسوم و الأتاوى المحددة عن طريق التشريع و التنظيم المعمول به و بمتابعة تحصيلها، أي وضعت إطار لفرض هذه الضرائب و الرسوم.

كما انه يمكن للبلدية القيام بتحصيل الضرائب و الرسوم المنصوص عليها قانونا بعد الموافقة التداولية للمجلس الشعبي البلدي حسب المادة 197 من قانون البلدية.

و عليه يمكن القول أن اللامركزية الجبائية تساهم في زيادة الموارد المحلية كون الضرائب المحلية هي أساس ميزانية الإدارة المحلية. (بن عيسى، 2003)

**المطلب الثالث: إيجابيات و سلبيات الجباية المحلية:** للجباية المحلية عدة ايجابيات و سلبيات وهي:

**1- الإيجابيات:** تعد الجباية المحلية مصدر مالي هام للجماعات المحلية، حيث تعتبر من أهم موارد ميزانية الجماعات المحلية، فهي تمثل المورد الأساسي لأنشطة الجماعات المحلية، و تنقسم إلى ضرائب مباشرة و أخرى غير مباشرة، تساهم في تمويل الجماعات المحلية و تحقيق التنمية المستدامة و من ثم تحقيق متطلبات المجتمع و إشباع الحاجات العامة المتواجدة في الوحدة الإقليمية، كما أن الجماعات المحلية تنفذ سياستها و تتميتها من المصادر الجبائية، (دويابي، 2010، صفحة 50) تساهم الضريبة المحلية في تشجيع الاستثمار، حيث أن الاستثمار يلعب دورا هاما في التنمية بصفة عامة، و يساهم على المستوى المحلي بصفة خاصة بمختلف أشكاله و يهدف إلى زيادة الثروات و مناصب العمل.

بالإضافة إلى ما سبق جاء قانون الاستثمار و أعطى للاستثمار المحلي دورا في تحقيق التنمية المحلية و يتجلى ذلك في إنشاء هيئات مختصة مثل لجنة المساعدة من اجل ترقية و تحديد الاستثمار على المستوى المحلي و الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على المستوى الوطني، حيث تتكفل هذه الهيئات بمايلي:

- تشجيع و مساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم
- توفير و إحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية المتعلقة باستثماراتهم و طرق استفادتهم من التسهيلات التنظيمية.
- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني و المحلي.

بهذا نستنتج أن الاستثمار يعد دعامة التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقية و تدعيمه بشكل فعال و ناجح بواسطة الجباية المحلية عن طريق التحفيز الضريبي الذي يقصد من خلاله إحداث الوسائل لتشجيع الاستثمار و يتكون من مجموعة الامتيازات الضريبية و تتمثل هذه الأخيرة في تخفيض سعر الضريبة أو إلغائها أو منح بعض الإجراءات الضريبية، و يتم ذلك عن طريق التزامات ضريبية ممنوحة للمستفيد.

**2- السلبيات:** تعدد النصوص القانونية المنظمة لهذه الضرائب و الرسوم مما يجعل هذا النظام الجبائي صعب و معقد عند تعبئة الموارد المالية إذ نجد أكثر من 13 نص قانوني و تنظيمي يحكمها من بينها ( قانون الضرائب و الرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الرسم على رقم الأعمال، قانون التسجيل، قانون الطابع، قوانين المالية المختلفة بالنسبة للرسوم غير مقننة مثل رسم الإقامة و رسم السكن قانون المناجم، قانون الأملاك و غيره). (صابور و نجموي، 2021، صفحة 402)

توسعت مهام الجماعات المحلية بموجب قانوني البلدية و الولاية بسبب النمو الديمغرافي و التعددية الحزبية و كذا تنوع الحاجيات الخاصة في ظل تبني نظام السوق الحر مع ما يفرضه هذا النظام على مالية الدولة عامة و مالية الجماعات المحلية خاصة، و بالخصوص مع تدهور أسعار البترول حاليا فهي متذبذبة باعتبارها تعتمد على هذا المورد الطبيعي بصفة مباشرة

## الفصل الأول الإطار النظري للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية

و منه يمكن إرجاع سبب التزايد المتسارع للنفقات المحلية إلى ارتفاع نفقات التجهيز في البلديات نظرا لتوسع مهامها اللامركزية و زيادة حجم البلديات إضافة إلى تضخيم مصاريف المستخدمين في البلديات مقارنة بباقي مجالات الإنفاق.

هناك بعض من المناطق التي تعاني من نقص فادح في التمويل سواء كانت متواجدة في المناطق النائية أو التي تزخر بثروة قابلة للاستغلال أو حتى التي تتميز بالغنى المعنوي، و ذلك راجع أساسا إلى عدة أسباب:

- غياب الفعالية في تطبيق التشريعات الجبائية لعدم التنسيق بين الجماعات المحلية و الإدارة الجبائية.
- عدم التقدير الحقيقي للأساس الخاضع للضريبة، إيجار بعض الممتلكات بمبلغ رمزي.

من خلال معالجتنا لمجموعة الضرائب التي تعود حصيلتها كليا للجماعات المحلية هناك مجموعة أخرى من الضرائب و الرسوم تتقاسمها البلديات مع هيئات أخرى (الدولة، الولاية، و بعض الصناديق) و تكون عائداتها الجبائية كبيرة مقارنة بتلك التي تحصل نواتجها كليا للبلديات فنجد الدولة تستحوذ على أكبر قدر من نواتجها و تعتبر من بين العوائق الرئيسية التي تحول دون الزيادة في الإيرادات الجبائية لفائدة البلديات التي كان من المفترض أن تعود نواتجها كليا لفائدتها أو على الأقل بنسبة كبيرة مقارنة مع الدولة أو الهيئات الأخرى.

سياسة التحفيز الضريبي و ذلك من خلال الامتيازات الضريبية و الإعفاءات التي تمنحها الدولة لبعض المؤسسات من أجل حثها على الاستثمار، و هذا في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق ترقية الاستثمار و توسيعه خاصة في المناطق النائية، إلا أن سياسة التحفيز الضريبي التي انتهجتها الدولة دون منح تعويض مالي للجماعات الإقليمية أثرت على الحصيلة الضريبية العائدة لهذه الأخيرة. (يوسف، 2009، صفحة 79)

## المبحث الثاني: الأسس العامة لميزانية الجماعات المحلية

يعتبر نظام اللامركزية الاطار الذي تستمد منه الجماعات النحلية صلاحيات و مهامها في مختلف الميادين و القطاعات، من خلال تمتعها بالشخصية المعنوية، و الاستقلالية المالية ذلك انها تمتلك ميزانية خاصة بها مستقلة عن ميزانية الدولة.

**المطلب الأول: عموميات حول الجماعات المحلية للجماعات المحلية عدة تعريفات نذكر منها:**

**1- تعريف الجماعات المحلية:** يمكن تعريف الجماعات المحلية على أنها تلك المناطق المحددة و تمارس نشاطها بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة أو إشراف السلطة المركزية.

كما أنها تعد وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، و هي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات و المدن و القرى، و تتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. (الشيخلي، 2001، صفحة 20)

و تعرف أيضا على أنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يراد به توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية و المحلية من شأنه تمكين هذه الأخيرة من إدارة مرافقها في النطاق المرسوم قانونا. (مدوح، 2009، صفحة 269)

أما بالنسبة للدستور الجزائري فقد نص في المادة السادسة عشر منه على أن الجماعات المحلية هي البلدية و الولاية. (القانون رقم 01-16، 2016، المادة 16)

**1-1 البلدية:** تعرف طبقا للمادة 01 من قانون البلدية على انها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة. و تحدث بموجب القانون. و هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، و مكان لممارسة المواطنة و تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. (القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، 2011)

**2-1 الولاية:** تعرف طبقا للمادة 01 من قانون الولاية على انها الجماعة الإقليمية للدولة. و تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة و هي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة و تشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية و الدولة و تساهم مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حماية البيئة و كذا حماية و ترقية الإطار المعيشي للمواطنين و تتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون، شعارها بالشعب و للشعب و تحدث بموجب القانون. (القانون رقم 12-07، المتعلق بالولاية، 2012)

**2- مهام الجماعات المحلية:** فيظل الإصلاحات التي قامت بها الدولة اصبحت للجماعات المحلية صلاحيات متشعبة و مختلفة و تخص كل القطاعات، و حسب التعديلات الأخيرة فان الاختصاصات تشمل عدة مجالات و في مواد كثيرة .

1-2 انطلاقا من الباب الأول لقانون البلدية خاصة المادة 52 يعالج المجلس الشعبي البلدي الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه عن طريق المداولات، كما ينص الباب الثاني للمواد 107-124 دورها نلخصها فيما يلي (القانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية، 2011):

- المساهمة في التهيئة و التنمية تماشيا مع الصلاحيات المخولة لها و في إطار المخطط الوطني للتهيئة و التنمية المستدامة لإقليم، كحماية الأراضي الفلاحية و المساحات الخضراء.
- السهر على تنظيم التعمير لإقليم البلدية وفق الشروط المحددة في التشريع.
- السهر على حماية الأملاك العقارية و منح الأولوية في تخصيصها لبرنامج التجهيزات العمومية.
- تنظيم طرق المرور المتواجدة حول إقليم البلدية و الحفاظ على النظافة و حفظ الصحة في مجال التربية و الحماية الاجتماعية و الرياضة و الشباب و الثقافة و التسلية و السياحة عن طريق انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي، تشجيع ترقية الحركة الجماعية و لا سيما الفئات الاجتماعية المحرومة خصوصا ذوي الاحتياجات الخاصة.

2-2 انطلاقا من الباب الثاني لقانون الولاية خاصة المادة 51 يعالج المجلس الشعبي الولائي الشؤون التي تدخل في اختصاصه عن طريق المداولات، حيث نصت المادة 73 من نفس الباب على انه تمارس الولاية باعتبارها جماعة إقليمية لامركزية صلاحياتها طبقا للمبادئ المحددة لها في القانون الولائي، إضافة إلى المواد 74-101 تتمثل بصفة عامة في: (القانون رقم 07-12، المتعلق بالولاية، 2012)

- المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و بصفة عامة في المجالات التي تشملها ممثلة في الفلاحة و الري كتوسيع و ترقية الأراضي الفلاحية و التهيئة و التجهيز الريفي.
- تشجيع الهياكل القاعدية الاقتصادية و كل ما يرمي إلى تشجيع تنمية هياكل الاستثمارات، كذلك تجهيزات التربية و التكوين المهني، النشاط الاجتماعي و الثقافي، و كذلك انجاز برامج السكن كبرامج القضاء على السكن الهش و غير الصحي و محاربتة.

3- **الموارد المالية للجماعات المحلية:** من مصادر التمويل المحلي نجد ما هو ذاتي و ما هو خارجي

و التي تشمل على ما يلي: (لمير، 2014، الصفحات 145-146)

- 1-3 الموارد المالية الذاتية: وهي تختلف من إقليم إلى آخر فلكل منطقة جغرافية خصوصية تميزها عن غيرها
  - مداخيل الجباية و الرسوم و هي الموارد الناتجة عن الضرائب و الرسوم و هو موضوع بحثنا.
  - مداخيل الأملاك و هي الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل و استثمار المرافق المحلية.
- 2-3 الموارد المالية الخارجية: تختلف باختلاف الدوافع و الظهور و تمثل في:
  - إعانات الدولة.
  - القروض، التبرعات و الهبات و الوصايا...

و من خلال هذه التعاريف و المهام و الموارد نجد أن الجماعات المحلية مكتسبة للاستقلالية المالية و لها إيرادات خاصة بها ما يؤهلها لتحضير الميزانية المحلية و تخصصها لتحقيق الصالح المحلي عن طريق العقلانية في استعمال هذه الموارد و النهوض بالتنمية المحلية و تكون تحت رقابة الدولة التي تعد أهم مبدأ في المالية المحلية.

### المطلب الثاني: ماهية الميزانية المحلية

لتوضيح مفهوم الميزانية المحلية نقوم بتعريفها من الناحية الاقتصادية و القانونية كما يلي:

#### 1- تعريف الميزانية المحلية: تعتبر ميزانية الجماعات المحلية النقطة التي تبين مشروعية العمليات المالية

التي يتم إجراؤها على مستوى البلدية و الولاية، و هذا لكونها تتضمن مجموعة من الوثائق التي تعتبر الوسيلة الأساسية لتبيان كيفية توظيف إيراداتها و كذا صرف نفقاتها خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، و يتم ذلك على أساس قواعد نظام المحاسبة العمومية المتعلق بتنفيذ العمليات المالية لهذه الهيئات و اعتمادا على مختلف الأعوان المكلفة بالتنفيذ، و تتمثل ميزانية الجماعات المحلية في ميزانيتها البلدية و الولاية.

1-1 ميزانية البلدية: حيث تعرف على أنها جدول تقديرات الإيرادات و النفقات السنوية للبلدية و هي عقد ترخيص و إدارة يسمح بسير المصالح البلدية و تنفيذ برنامجها للتجهيز و الاستثمار. (القانون 10-11، 2011، المادة 176)

2-1 ميزانية الولاية: فتعرف على أنها وثيقة مالية تظهر في جانبها التقديرات الخاصة بمصروفات و مداخيل الولاية بمعنى أنها بيان تفصيلي لمجموعة ما تتفقه الولاية و ما تحصله من مبالغ مالية لفترة زمنية عادة ما تكون سنة، كما تعرف على أنها جدول تقديرات الإيرادات و النفقات السنوية للولاية و هي عقد ترخيص و إدارة يسمح بسير المصالح الولاية و تنفيذ برنامجها للتجهيز و الاستثمار. (القانون 07-12، 2012، المادة 157)

#### 2- مبادئ ميزانية الجماعات المحلية: هناك عدة مبادئ و هي:

1-2 مبدأ السنوية: هذا المبدأ يقضي بان مدة سريان الميزانية هو 12 شهرا، أي سنة كاملة تبدأ من أول جانفي إلى غاية الواحد و ثلاثون من ديسمبر، حيث تقوم على التوقعات في تقدير الإيرادات و النفقات خلال سنة مالية واحدة حسبما أشار آلية المشرع في هذه المادة التي تنص على: يقر و يرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة و أعباءها و كذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية و تنفيذ المخطط السنوي الإنمائي و تتمتع ميزانية الجماعات المحلية بفترة إضافية تمتد إلى غاية 15 مارس من السنة الموالية بالنسبة لعمليات التصفية و صرف النفقات، أما بالنسبة لعملية التصفية و تحصيل الإيرادات فيتم بتاريخ 31 مارس من السنة الجارية. (القانون رقم 17-84، المادة 03، 1984)

2-2 مبدأ الوحدة: هي تجميع كل الإيرادات و النفقات في وثيقة واحدة و هي الميزانية، و توجد لدى الجماعات المحلية ثلاثة أنواع من الميزانية هي الميزانية الأولية و الإضافية و الحساب الإداري.

## الفصل الأول الإطار النظري للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية

2-3 مبدأ التخصيص: حيث أن هناك بعض الإيرادات المخصصة للمكفوفين أو العجزة أو لبناء المدارس إضافة إلى الاقتطاع من قسم التسيير إلى قسم التجهيز و الاستثمار. (حسين مصطفى، 1988، صفحة 44)

2-4 مبدأ التوازن: معناه أن تتساوى جملة الإيرادات مع جملة النفقات، فإذا زادت النفقات على الإيرادات فهذا عجز، و العكس يعبر عن فائض. (القانون 10-11، 2011، المادة 151)

3- خصائص ميزانية الجماعات المحلية: لميزانية الجماعات المحلية عدة خصائص و هي:

3-1 الميزانية هي عمل تقديري: أي أنها عبارة عن عملية تقدير الإيرادات و النفقات المتوقعة خلال سنة معينة حيث تقوم الجماعات المحلية بتقدير النفقات المتوقعة بالتفصيل و كذا الإيرادات التي يمكن تحصيلها لتغطية هذه النفقات خلال سنة مالية كاملة، و بالتالي فالمبالغ او هذه التقديرات ليست ترجمة لأحداث فعلية وقعت فيما سبق و لكنها تقدير لما ينتظر اجرائه من احداث مستقبلية فيما يخص الانفاق و التحصيل و التي قد تتحقق او لا تتحقق. (خليل و اللوزي، 2001، صفحة 301)

3-2 الميزانية هي عمل علني: وهذا يعني أن كل من ساهم في دفع الضريبة له الحق في الاطلاع على كيفية صرف المداخيل الجبائية من قبل الجماعات المحلية قصد تحقيق المنفعة العامة، و لا يمكن للمواطن التصويت عليها أو المصادقة عليها.

3-3 الميزانية هي عمل ترخيصي: لا يمكن التصرف في ميزانية الجماعات المحلية إلا بعد الموافقة عليها و لا يمكن الخروج عن الجدول المخصص لها، فالميزانية هي عقد ترخيص يسمح بسير المصالح المحلية.

3-4 الميزانية هي عمل دوري: يعني أن هناك ميزانية واحدة لكل سنة مالية تعد بشكل دوري.

3-5 الميزانية ذات طابع إداري: فهي أمر بالإدارة و السير الحسن للمصالح العام. (عمارة، 2004، صفحة 39)

4- وثائق ميزانية الجماعات المحلية: تحتوي ميزانية الجماعات المحلية على الوثائق الاساسية التالية:

4-1 الميزانية الأولية: هي كشف و بيان تفصيلي لكافة العمليات المالية، يتم إعدادها قبل بداية السنة و يتم تحضيرها إجباريا قبل 31 أكتوبر من كل سنة، و يتم التصويت عليها من طرف المجالس الشعبية. (المادة 181 من القانون 10-11 و المادة 165 من القانون 07-12)

4-2 الميزانية الإضافية: هي وثيقة مالية تأتي لتعديل الميزانية الأولية سواء بالنقصان أو الزيادة فتسمح بتعديل النفقات و الإيرادات خلال السنة المالية، و وفقا للمادة 181 و المادة 165 من القانون فإنه يتم التصويت على الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من كل سنة و بصفة إلزامية مبنية على أساس التوازن. (المادة 181 من القانون 10-11 و المادة 165 من القانون 07-12)

4-3 الحساب الإداري: هو مجموع الميزانيتين السابقتين، فهو يعتبر بمثابة الميزانية الحقيقية للجماعات المحلية، يقدم لنا الإيرادات و النفقات المحصلة فعليا خلال السنة المالية، و كل البواقي سواء في قسم التسيير أو قسم التجهيز و الاستثمار، كما انه يساعدنا في مراقبة المشاريع التي أنجزت، يعد هذه الميزانية

النسبة للجماعات المحلية كل من الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتبارهما أمران بالصرف، و يتم إعدادها قبل 31 مارس من السنة المعنية بالنسبة للسنة الماضية.

و في الأخير نلاحظ أن ميزانية الجماعات المحلية تعطي ملخصا عاما عن الوضعية الاقتصادية و السياسية المالية للجماعات المحلية.

### المطلب الثالث: الضرائب و الرسوم المخصصة لميزانية للجماعات المحلية:

سوف نتطرق إلى جميع الضرائب و الرسوم المخصصة للجماعات المحلية حسب التعديلات الأخيرة التي طرأت على بعض المواد في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ: 31 ديسمبر 2023 لقانون المالية لسنة 2024.

#### 1- الضرائب و الرسوم المخصصة كليا للجماعات المحلية:

1-1 الرسم على النشاط المهني: الغي هذا الرسم بموجب المادة 14 من قانون المالية لسنة 2024 من اجل تخفيف العبء الجبائي للمؤسسات، و كان تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة 1996، أين تم دمج كل من "النشاط الصناعي و التجاري TAIC" و "الرسم على النشاط الغير تجاري TANC" في رسم واحد يسمى بالرسم على النشاط المهني. (القانون رقم 23-22، المتضمن قانون المالية لسنة 2024، 2023، صفحة 9)

1-2 الرسم المحلي للتضامن: استحدث هذا الرسم على أنقاض الرسم على النشاط المهني و حل محله بموجب المادة 15 من قانون المالية لسنة 2024 إدراج المواد من 231 مكرر إلى 231 مكرر 9 و تطبيقها على نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب و النشاطات المنجمية، و الذي يوجه كليا لتمويل ميزانيات الجماعات المحلية التي تعاني حاليا عجزا ماليا يستوجب تداركه، علاوة على ذلك تم تحديد مجمل القواعد التي من شأنها أن تحكم هذا الرسم لا سيما المادة 231 مكرر 7 التي تحدد معدل هذا الرسم كما يأتي (القانون رقم 23-22، المتضمن قانون المالية لسنة 2024، 2023، صفحة 9):

- 3%، على رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب،

- 1.5%، على رقم الأعمال الناتج عن الأنشطة المنجمية.

و يتم توزيع ناتج الرسم المحلي للتضامن كما يأتي:

- 66%، لفائدة البلدية موقع تواجد المنجم بالنسبة للأنشطة المنجمية، و لفائدة البلديات التي يعبر عليها أنابيب نقل المحروقات،

- 29%، لفائدة الولاية موقع تواجد المنجم بالنسبة للأنشطة المنجمية، و لفائدة الولايات التي يعبر عليها أنابيب نقل المحروقات،

- 5%، لفائدة صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية.

1-3 الرسم العقاري: يطبق الرسم العقاري على الملكيات المبنية و الملكيات الغير المبنية، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة، سواء كانت معفية من الرسم إعفاءات دائمة أو مؤقتة بموجب القانون و تكون جميع

مداخله موجهة للبلدية فقط، أسس هذا الرسم بموجب الأمر رقم 67-83 المؤرخ في 02 جوان 1967 و المتضمن القانون المعدل و المكمل لقانون المالية لسنة 1967، و الذي عدل بموجب القانون 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، و هذا تعويضا لمجموعة من الرسوم التي تمس الجانب العقاري، و يحسب الرسم العقاري على الملكيات المبنية حسب المادة: 261-ب و الملكيات الغير المبنية حسب المادة: 261-ز من قانون الضرائب و الرسوم المماثلة لسنة 2024 كالتالي:

1-3-1 بالنسبة للملكيات المبنية: يحسب الرسم بتطبيق المعدلين المبينين على الأساس الخاضع للضريبة

- الملكيات المبنية بأتم معنى الكلمة: 3%.

أما الملكيات الثانوية الشاغرة المبنية للاستعمال السكني و المملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين و التي لم يتم تأجيرها، تطبق عليها زيادة في المعدل قدرها 7%.

- الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية: 5%، 7%، و 10% على التوالي حسب المساحة

1-3-2 بالنسبة للملكيات غير المبنية: يحسب الرسم بعد أن يطبق على أساس الضريبة بنسبة:

- 5%، بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية.

- أما بالنسبة للأراضي العمرانية، تحدد نسبة الرسم كما يلي: 5%، 7%، 10%، على التوالي حسب المساحة، و 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية.

1-4 رسم رفع القمامات المنزلية: عدل بموجب المادة 67 من قانون المالية لسنة 2022، و المادتين 13 و 62 من قانون المالية لسنة 2023، و نصت المادة 263 على أن يؤسس هذا الرسم لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية و ذلك على كل الملكيات المبنية، يكلف قابض الضرائب لمكان تواجد الملكية بتحصيل هذا الرسم، أما بالنسبة للمادة 263 مكرر يحدد رسم القمامات المنزلية باسم المالك أو المنتفع، و تختلف مبالغ تعريفات الرسوم باختلاف صيغة استعمال المحل أو ارض حسب ما جاء في المادة 263 مكرر2. (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2024، صفحة 88)

1-5 الرسم على السكن: حسب المادة 37 من قانون المالية 2016 التي عدلت و تمت أحكام المادة 67 المعدلة و المتتممة، من قانون المالية لسنة 2003، و حررت كمايلي: "يؤسس رسم سنوي على السكن يستحق على المحلات ذات الطابع السكني أو المهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة و كذا مجموع بلديات ولايات الجزائر، عنابة، قسنطينة و وهران.

يتم اقتطاع هذا الرسم من طرف " وكلاء شركات توزيع الكهرباء و الغاز " على وصلات الكهرباء و الغاز حسب دورية الدفع. (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2024، الصفحات 110-111)

1-6 الرسم على الإقامة: محدث بموجب المادة 69 من قانون المالية لسنة 2022، و انشأ هذا الرسم لفائدة البلديات، و يخضع له الأشخاص المقيمون في البلدية و ليس لديهم بها سكن خاص يخضعون بموجبه للرسم العقاري، و يؤسس الرسم بموجب إقامة الأشخاص بالمؤسسات الفندقية المذكورة بالمادة

266 مكرر2 من قانون المالية لسنة 2022، و يحدد رسم التعريفات المطبقة بالمادة 266 مكرر3 من قانون المالية لسنة 2022 على كل شخص، عن كل يوم إقامة.

## 2- الضرائب و الرسوم المخصصة جزئيا للجماعات المحلية

1-2 الرسم على القيمة المضافة: أنشئ بمقتضى القانون رقم 90-39 المؤرخ في 31/12/1990 المتضمن لقانون المالية لسنة 1991 في مادته(65)، و لم يدخل حيز التطبيق إلا ابتداء من تاريخ 01/04/1996، و يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة عامة للاستهلاك تخص العمليات ذات الطابع الصناعي و التجاري و الحرفي أو الحر، و هو من أهم الضرائب غير المباشرة تكون المؤسسة مطالبة بتسديدها بمجرد توليد الحدث المنشئ الذي يختلف حسب نوع العمليات المحققة، سواء تمت في الداخل عند الاستيراد أو عند التصدير. (شعباني، 2017، صفحة 184)

و بصفة عامة يفرض هذا الرسم على الاستهلاك، و يتحمل عبأه المستهلك النهائي و ليس المؤسسة و التي يكمن دورها في تحصيل و تسديد هذه الضريبة لمصلحة الضرائب، مع العلم أن طريقة هذه الضريبة تتم بصفة منتظمة كلما تمت معاملة خاضعة للرسم. و يحدد الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي 19% بينما يحدد المعدل المخفض بـ 9%، و يحصل هذا الرسم و يوزع كالتالي:

- بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل- باستثناء مديرية كبريات المؤسسات:

• 75% لفائدة ميزانية الدولة.

• 10% لفائدة البلديات مباشرة.

• 15% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

- بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد- باستثناء المراكز الجمركية الحدودية الترابية:

• 85% لخزينة الدولة.

• 15% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

2-2 الضريبة الجزافية الوحيدة: محدثة هذه الضريبة بموجب المادة 02 من القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26/12/2006 و المتضمن قانون المالية لسنة 2007، و معدلة بموجب المادتين 9 و 10 من قانون المالية لسنة 2020، جاءت هذه الضريبة تعويضا للنظام الجزافي للضريبة على الدخل في النظام السابق. و حسب المادة 282 مكرر تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تغطي الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة و الرسم المحلي للتضامن. (القانون رقم 23-22، المتضمن قانون المالية لسنة 2024، 2023، صفحة 32)

و المادة 282 مكرر 1 التي يخضع فيها لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيين

و الشركات المدنية المهنية الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو غير تجاري أو حرفيا و كذا التعاونيات الفنية و التقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000) ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجاري، و قد استثنى من نظام

## الفصل الأول الإطار النظري للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية

الإخضاع الضريبي الحالي ثمانية (08) أنشطة و هي مذكورة في قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2024. (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2024، صفحة 94) و يحدد معدل الضريبة الجزافية كما يلي: \*5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج و بيع السلع \* و \*12% بالنسبة لأنشطة الأخرى\*

غير انه تخضع لمعدل 0.5%، الأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي. (القانون رقم 23-22، المتضمن قانون المالية لسنة 2024، 2023، صفحة 12) و يوزع ناتج الضريبة الوحيدة الجزافية كما يلي:

جدول 1 توزيع الضريبة الجزافية

الجهة	ميزانية الدولة	البلدية	الولاية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	غرفة التجارة و الصناعة	الغرفة الوطنية للصناعة	غرفة الصناعة التقليدية و المهن التقليدية
النسبة	49%	40.25%	5%	5%	0.5%	0.01%	0.24%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2024.

2-3 الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل العقارية: تدرج حسب المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2024 المداخيل الناتجة عن إيجار العقارات المبنية أو أجزاء منها و كذا إيجار كل المحلات التجارية أو الصناعية غير المجهزة بعقارها، إذا لم تكن مدرجة في أرباح مؤسسة صناعية أو تجارية أو حرفية أو مستثمرة فلاحية أو مهنة غير تجارية و كذا تلك الناتجة عن عقد العارية المبرم بين أطراف من الفروع من الدرجة الأولى، في تحديد الدخل الإجمالي المعتمد كأساس في تحديد الضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف المداخيل العقارية، و يوزع حاصل الضريبة، 50% لفائدة ميزانية الدولة، و 50% لفائدة البلدية التي يقع فيها العقار. (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2024، صفحة 21)

2-4 الضريبة على الثروة: محدث بموجب المادة 31 من قانون المالية لسنة 1993 تحت عنوان "الضريبة على الأملاك" و معدل بموجب المادة 13 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، توزع مداخيلها بين الدولة بنسبة 70% و البلدية بنسبة 30% و يخضع للضريبة على الثروة: (وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2024، صفحة 91)

- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.
- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأملكهم الموجودة بالجزائر.
- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر و لا يحوزون أملاكاً، بحسب عناصر مستوى معيشتهم.

و تحدد نسبة الضريبة على الثروة حسب سلم تصاعدي على قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة التي تفوق أو تساوي مبلغ 100.000.000 دج.

### 3- الضرائب و الرسوم أخرى مخصصة للجماعات المحلية (الأحكام الجبائية غير المقننة)

3-1 الرسم على الحفلات و الأفراح: هو من اقدم الموارد الجبائية للجماعات المحلية في الجزائر، حيث يعود

تأسيسه 1966، والذي يدفع للبلدية مقابل رخصة تمنحها لإقامة الحفلات و الأفراح على إقليمها، وقد عدلت التعريفه بموجب المادة 36 من قانون المالية لسنة 2001 كما يلي: (قانون رقم 2000-06، المادة 36، 2000)

- من 500 دج إلى 800 دج عن كل يوم، عندما لا تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساء.
- من 1000 دج إلى 1500 دج عن كل يوم، إذا امتدت مدة الحفل إلى ما بعد الساعة السابعة مساء.

2-3 الرسم على الأطر المطاطية: جاء في نص المادة 112 من قانون المالية لسنة 2017 تعديل و إتمام أحكام المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006 بإلغاء الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المصنوعة محليا و إبقاء الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة ، و تحديد المبلغ 750 دج عن إطار مخصص للسيارات الثقيلة ، و 450 دج عن إطار مخصص للسيارات الخفيفة، و تحديد حاصل هذا الرسم، كما يلي: (قانون رقم 14-16، المادة 112، 2016)

35% لصالح البلديات، 35% لصالح ميزانية الدولة، 30% لصالح الصندوق الوطني للتضامن الوطني.

3-3 الرسوم المنشأة في إطار حماية البيئة : (قانون رقم 14-19، المواد 89، 91، 92، 93، 2019) (قانون رقم 16-20، المادة 127، 2020)

جدول 2 طبيعة الرسم و حصص المستفيدين من الرسم

طبيعة الرسم البيئي	المواد	حصص المستفيدين من الرسم		
		البلدية	الدولة	ص، و، ب، س
رسم لتشجيع عدم التخزين يحدد بمبلغ 30.000 دج عن كل طن مخزن من النفايات الصناعية الخاصة و/أو الخطرة	المادة 203 من قانون المالية 2002	16%	84%	-
رسم الحث على التخلص من مخزون النفايات الناجمة عن العلاج الطبي أو البيطري و/أو عم البحث المشترك بسعر مرجعي قدره 60.000 دج /طن	المادة 204 من قانون المالية 2002	20%	80%	-
رسم تكميلي على التلوث الجوي ذو المصدر الصناعي على الكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة	المادة 205 من قانون المالية 2002	17%	83%	-
رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، المؤسسة وفقا لحجم المياه المطروحة و عبء التلوث الناجم عن النشاط الذي يتجاوز حدود القيم المحددة بموجب التنظيم الساري المفعول	المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003	34%	50%	16%
رسم على الزيوت و الشحوم و تحضير الشحوم يحدد بـ 37.000 دج عن كل طن مستورد أو مصنع داخل التراب الوطني، و التي تتجم عن استعمالها زيوت مستعملة.	المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006	34%	66%	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على آخر التعديلات لقانون المالية لسنة 2020، و قانون المالية لسنة 2021.

## المبحث الثالث: الدراسات السابقة و أهميتها للموضوع

### المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

#### 1- الدراسة الأولى: تخصيص و توزيع الضرائب و الرسوم في النظام الجبائي الجزائري: النسب

المئوية و إشكالاتها القانونية. (عطوي، 2021)

يهدف الباحث من دراسته لهذا الموضوع إلى تحديد النسب المئوية الخاصة بتخصيص ناتج الضرائب و الرسوم، و توضيح إشكالاته القانونية التي ترتبت عن توزيع المشرع الجبائي الجزائري لناتج الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة و الرسوم على رقم الأعمال على الميزانيات: الدولة و الجماعات الإقليمية، و بعض المؤسسات العمومية و حسابات التخصيص الخاص في الجزائر، و هذا حسب التعديلات القانونية بما فيها قانون المالية لسنة 2020، و هذا ما جعل هذه الدراسة تعتمد على منهج الاستدلال القانوني القائم على استقراء و استنباط مبادئ و قواعد القانون ذات صلة.

و نذكر بعض النتائج التي خلص إليها الباحث:

- السكوت الصريح للقوانين الجبائية في تحديد المعيار الذي أخذه المشرع في توزيع ناتج الضرائب و الرسوم على الجهات المذكورة أعلاه.
- إثارة التخصيص الضريبي في الجزائر، تساؤلات تتعلق بمبادئ، و أهداف و قواعد الميزانية من جهة و ضوابط العدالة، و المنفعة القصوى، و القضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية، من جهة أخرى.
- تدعيم التخصيص الكلي للضرائب و الرسوم لصالح البلديات لنظام اللامركزية، و تعزيزه لاستقلاليتها و توفير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها.
- عدم كفاية حصيلة الرسوم التي خصصها المشرع لفائدة البلديات وحدها إذا ما تمت مقارنتها بالحصيلة المخصصة لفائدة الدولة و غيرها من المؤسسات العمومية و حسابات التخصيص الخاص.

#### 2- الدراسة الثانية: دور الجباية المحلية في تنمية ميزانية الجماعات المحلية (بعيو و دوخان، 2021)

تناولت هذه المذكرة في الجانب التطبيقي دراسة حالة الجباية المحلية لولاية جيجل و دورها في تنمية ميزانيتها خلال الفترة الممتدة بين السنوات 2016-2020، و اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي في المفاهيم النظرية بصفة عامة، و على المنهج التحليلي لتحليل البيانات المتعلقة بالإيرادات المالية و الجبائية لذات الولاية، و قد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج نظرية و نتائج تطبيقية نذكر الأهم منها:

- الإصلاح الجبائي لسنة 1992 أسس الفصل بين الموارد الجبائية المخصصة لصالح ميزانية الدولة و تلك المخصصة كلياً أو جزئياً لصالح الجماعات المحلية.

- تعطي الميزانية ملخصا عاما عن الوضعية الاقتصادية و السياسية المالية للجماعات المحلية، و أن عملية تحضير الميزانية و تنفيذها يتم في إطار الذي يحدده القانون وفق بنود المحاسبة العمومية.
- أن ميزانية الولاية تظهر أهم الموارد المالية لها و المتمثلة في إيرادات أملاك الدولة و نواتج الجباية و إعانات صندوق التضامن للولايات.
- أن السلطة المركزية هي الوحيدة التي لها الحق في تأسيس الضرائب المحلية و تعديل القوانين الخاصة بها و كذلك توزيع الناتج الضريبي بينها و بين الجماعات المحلية.
- يعتبر الرسم على النشاط المهني أهم مورد جبائي لولاية جيجل، إذ شهد ارتفاع مستمر من سنة 2016 إلى غاية سنة 2020، و ساهم بنسبة متوسطة في الإيرادات العامة للولاية قدرت بحوالي 28% من تحسن ملحوظ في السنتين الأخيرتين للدراسة و ترجع احد أسباب هذا الارتفاع إلى زيادة المشاريع الاقتصادية في الولاية.

### 3- الدراسة الثالثة: دور الجباية المحلية في تمويل البلديات (مقداد و نوي، 2020)

تناولت هذه الدراسة مختلف الإيرادات المحلية التي تساهم في تمويل ميزانية بلدية أولاد جلال، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي في الجانب النظري و هذا لسرد مختلف المفاهيم الخاصة بالجباية المحلية و التعرف على مختلف الموارد الجبائية التي تمول البلديات، كما استخدم المنهج الوصفي مع الاستعانة بالأسلوب التحليلي في الجانب التطبيقي .

و من النتائج المتوصل لها بعد دراستهم لهاته الحالة:

- التوزيع الغير عادل للإيرادات الجبائية بين الدولة و الجماعات المحلية حيث يظهر عدم التوازن بين مردودية الضرائب العائدة للدولة التي تتميز بغزارتها و اتساعها و سهولة تحصيلها و ارتباطها بالنظام الاقتصادي و مردودية الضرائب العائدة للجماعات المحلية و منها البلديات و التي تتميز بصعوبة تحصيلها و ضيق وعائها و ضعف حصيلتها مثل الرسم العقاري و رسم التطهير.
- على الرغم من الاعتراف للبلديات بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية التي تعني تمتعها بمصادر مالية خاصة بها و حرية التصرف في شؤونها إلا أن السلطة الجبائية في يد الدولة فهي التي لها الحق في تأسيس ضرائب جديدة و إلغاء أخرى.
- أن مجموع مساهمات الضرائب و الرسوم المحصلة في تمويل الميزانية لكل سنوات الدراسة لم يصل حتى 5% و بالتالي فان هذه الأخيرة عاجزة عن منح البلدية الاستقلالية المالية.
- انعكاس الإجراءات الجبائية الرامية إلى تخفيف العبء الجبائي على الإيرادات الجبائية للبلديات مثل تخفيض معدل الرسم على النشاط المهني، باعتباره من أهم الإيرادات الجبائية من حيث المردودية.
- ضعف حصيلة بعض الضرائب و الرسوم أو عدم تحصيلها أصلا في بلدية أولاد جلال مثل الضريبة على الأملاك و رسم الحفلات و رسم الإقامة.

- عدم التصريح الحقيقي و التهرب الضريبي من طرف الخاضعين للضريبة من دفع بعض الرسوم كرسوم الذبح مثلا فرغم أن بلدية أولاد جلال مشهورة بكثرة ماشيتها و جودة لحومها إلا أن قيمة هذا الرسم ضعيفة جدا و ذلك بسبب عمليات الذبح خارج المذابح المرخصة.

### 4- الدراسة الرابعة: تمويل البلدية و انعكاساتها على التنمية المحلية (بن عامر، 2022)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع و دور بلدية سبدو في تجسيد التنمية المحلية و ذلك باعتمادها على مختلف المصادر المالية التي شرعها لها القانون خلال الفترة 2011-2020 و توصلت النتائج إلى أن الموارد الذاتية للبلدية من الجباية المحلية و مداخيل الممتلكات تمثل نسبة صغيرة في تمويل قسم التسيير و الاعتماد بشكل كبير على ممنوحات صندوق الضمان و التضامن و ذلك راجع لقلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التهاون من طرف السلطات المحلية في إحصاء ممتلكاتها أما بالنسبة للتمويل الذاتي فيعتبر غير مقنع في تمويل قسم التجهيز و الاستثمار و أن البرامج المنجزة تعتمد في تمويلها على المخططات البلدية.

### المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

#### 1- الدراسة الأولى:

**L'apport de La fiscalité locale dans le développement local** (Berabez & Ahmim, 2016)

Durant notre travail de recherche nous avons tenté de confirmer l'importance et l'apport de la fiscalité locale comme un instrument primordial dans le développement local, cas des communes de la wilaya de Bejaia. Avant d'entamer l'exploration du terrain, nous avons dû faire connaissances des concepts relatif à la commune et de désigner des indicateurs permettant la contribution et l'analyse des budgets communales de Bejaia.

Après avoir effectué une étude sur le terrain au sien de la DAL de Bejaia, nous avons choisie un échantillon de trois communes, une commune riche, une qui est moyenne et une pauvre ; dans l'objectif d'y procéderà des comparaisons.

L'analyse financière des budgets communaux de la wilaya de Bejaia que nous avons mené sur une période de trois exercices, explique, la persistance de la crise des finances communales particulièrement dans le cas des communes pauvres. Les résultats de cette analyse justifient également la dépendance des finances communales à l'Etat.

#### الترجمة:

خلال عملهم البحثي، حاولوا تأكيد أهمية و مساهمة الضرائب المحلية كأداة أساسية في التنمية المحلية في حالة بلديات ولاية بجاية، قبل البدء في استكشاف هذا المجال، كان لابد لهم من التعرف على المفاهيم المتعلقة بالبلدية و تحديد المؤشرات التي تسمح بالمساهمة و تحليل ميزانيات بلدية بجاية.

بعد إجراء دراسة ميدانية في مديرية الإدارة المحلية بجاية، اختاروا عينة من ثلاث بلديات، بلدية غنية و واحدة متوسطة و أخرى فقيرة بهدف إجراء المقارنات.

إن التحليل المالي للموازنات بلديات ولاية بجاية الذي قاموا بها على مدى ثلاث سنوات اوضحت استمرار الأزمة في مالية البلديات، خاصة في البلديات الفقيرة، و برروا نتائج التحليل أيضا اعتماد المالية البلدية على الدولة.

### 2- الدراسة الثانية:

#### **Le rôle de la fiscalité locale dans le financement du budget des collectivités locales – étude de cas sur un échantillon des communes de la wilaya de bouira**

(Safir & Chachoua, 2022)

Cette étude vise à connaître l'apport de la fiscalité locale dans le financement du budget des collectivités locales, en étudiant et en analysant les données budgétaires d'un corpus composé de six communes de la wilaya de Bouira pour la période janvier 2018 – juin 2018, l'étude a conclu aux résultats suivants : Les recettes fiscales sont considérées de valeur moindre pour la plupart des communes de la wilaya de Bouira, Ces communes recourent donc à des subventions étatiques pour couvrir leurs déficits, ce qui affecte leur indépendance financière.

#### Modèle de recherche

Dans cette recherche, nous avons choisi l'approche descriptive pour répertorier les formes des collectivités locales et des diverses ressources publiques. Sur le plan pratique, nous avons adopté une approche d'étude de cas sur un échantillon représentatif des communes de la wilaya de Bouira.

#### الترجمة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مساهمة الضرائب المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية ، من خلال دراسة و تحليل المعطيات المالية لمجموعة مكونة من ست بلديات بولاية البويرة للفترة من يناير 2018 إلى يونيو 2018، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: تعتبر الإيرادات الضريبية ذات قيمة اقل بالنسبة لأغلب بلديات ولاية البويرة، لذا تلجا هذه البلديات إلى إعانات الدولة لتغطية العجز الذي تعاني منه، مما يؤثر على استقلالها المالي.

وقد اختروا في هذا البحث المنهج الوصفي لحصر أشكال السلطات المحلية و الموارد العامة المختلفة و على المستوى العلمي، اعتمدوا منهج دراسة الحالة على عينة تمثيلية من بلديات ولاية البويرة.

المطلب الثاني: النقاط المتفق عليها و المختلف فيها مع الدراسات السابقة

1- نقاط المتفق عليها:

- أجمعت مختلف الدراسات بأنه على الرغم من الاعتراف للبلديات بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية التي تعني تمتعها بمصادر مالية خاصة بها و حرية التصرف في شؤونها، إلا إن السلطة المركزية هي الوحيدة التي لها الحق في تأسيس الضرائب المحلية و إلغاء أخرى، و تعديل القوانين الخاصة بها، وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري من خلال المادة 196 من قانون البلدية بأنه لا يسمح للبلدية إلا بتحصيل الضرائب و المساهمات و الرسوم و الأتاوى المحددة عن طريق التشريع و التنظيم المعمول بها، و متابعة تحصيلها، أي وضعت إطار لفرض هذه الضرائب و الرسوم.
- تقتضي اللامركزية إن تتمتع السلطات المحلية بحرية تحديد مجال إشباع نطاق القاعدة الضريبية و تحديد معدلاتها، غير إن عدد قليلا من الدول تمنح هذه الحرية للسلطات المحلية.
- مكافحة التهرب الضريبي و محاربة الغش الذي من شأنه تحسين تحصيل الضرائب و زيادة مردودية الجباية.
- الإجراءات الجبائية الرامية إلى تخفيف العبء الجبائي على الإيرادات الجبائية للبلديات مثل تخفيض معدل الرسم على النشاط المهني ثم إلغائه كما ألغت قبله الرسم على الدفع الجزافي، باعتباره من أهم الإيرادات الجبائية من حيث المردودية.
- التوزيع الغير عادل للإيرادات الجبائية بين الدولة و الجماعات المحلية حيث يظهر عدم التوازن بين مردودية الضرائب العائدة للدولة التي تتميز بغزارتها و اتساعها و سهولة تحصيلها و ارتباطها بالنظام الاقتصادي، و مردودية الضرائب العائدة للجماعات المحلية و منها البلديات و التي تتميز بصعوبة تحصيلها و ضيق وعائها و ضعف حصيلتها مثل الرسم العقاري و رسم التطهير.
- توزيع الناتج الضريبي بين الدولة و بين الجماعات المحلية فيه نوع من الإجحاف، حيث يظهر عدم التوازن بين مردودية الضرائب العائدة للدولة، و مردودية الضرائب العائدة للجماعات المحلية.
- الضرائب العائدة للجماعات المحلية و منها البلديات تتميز بصعوبة تحصيلها و ضيق وعائها و ضعف حصيلتها مثل الرسم العقاري و رسم التطهير.
- الاعتماد بشكل كبير على ممنوحات صندوق الضمان و التضامن.

2- جوهر دراستنا مقارنة بالدراسات السابقة :

- على الرغم من اعتبار الاستقلالية المالية أهم الركائز الأساسية التي من شأنها المساهمة و بشكل كبير في تجسيد نظام اللامركزية إلا إن واقع المالية المحلية في الجزائر يبين إن استقلالها محدود و إن

- جملة الموارد المالية العامة للجماعات المحلية بالرغم من تنوعها و تعددها تبقى غير كافية لتلبية حاجيات مواطنيها، و هذا ما لا يكاد يتعدى وجود ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة.
- إن منح الجماعات المحلية الاستقلالية في التسيير لا يعني بالضرورة خروجها عن القواعد القانونية و إنما فك الرقابة الغير فعالة التي تخضع لها و منح الاستقلالية في صنع القرار المحلي، و أداء مهامها في إطار وحدة الدولة.
- إن الإسراع في إصدار قانون الجباية المحلية و الذي كان مشروعه محل إثراء من طرف العديد من الإدارات المعنية بالجباية المحلية، حيث يقترح العديد من الإجراءات لتحديث الإطار القانوني للضرائب و الرسوم، و ذلك من خلال تبسيط النظام الجبائي المحلي و إدراج آليات جديدة لتسييره بهدف ضمان نجاعته.
- إن نقص التأهيل و التأطير للموارد البشرية على المستوى المحلي التي تحمل مسؤولية صلاحيات الجماعات المحلية لتجسيدها واقعيًا، هو ما يخلق مشكل عدم القدرة على التحكم في تسيير الموارد الجبائية المحلية و هذا ما يرجح إلى نقص التكوين و إهمال و عدم كفاءة الأشخاص المرشحين للمجالس البلدية المنتخبة محليا حيث إن اغلبهم يجهلون ابسط المفاهيم القانونية و الإدارية، و عليه و من اجل إنجاح نظام محلي جديد يجب الاهتمام بالتسيير و التأطير الجيد على مستوى الجماعات المحلية بتوفير و ضمان الإمكانيات الكافية و المؤهلة.
- أما عن التهرب و الغش الضريبي فهما نتيجة بعض الفراغات القانونية التي فتحت الباب لهما و هذا ما شكل خطورة على المبالغ المالية التي تفقدها الخزينة العمومية بسببهما، و هو الأمر الذي يتطلب نوع من الاهتمام، حيث إن تهرب المكلفين بالضريبة و الغش المرتكب من طرفهم هو ما يؤدي إلى تسجيل الفارق الكبير بين التقديرات و التحصيلات الفعلية و ليس فقط في بسبب الخطأ في التقديرات و إن انتشار هاتين الظاهرتين يعود أساسا إلى النقائص المسجلة على مستوى نظام التحصيل و هو ما يؤدي إلى ضعف مردودية الجباية المحلية. بالإضافة إلى كثرة الوثائق المستعملة في عملية التحصيل و تعقيد الإجراءات و العزوف عن تطبيق إجراءات ردية للحد منها.

## خلاصة الفصل الأول

و على هذا الأساس تعتبر الجباية المحلية احد العوامل الواجبة ترقيتها من اجل تزويد الجماعات المحلية بالوسائل المالية التي تسمح لها بتحقيق أهدافها و تؤدي في تكاملها إلى تحقيق تنمية محلية متوازنة و متكاملة و مستمرة فهي تدعم فرصة مشاركة المجتمع في تسيير شؤونه، و تسمح بالتقدير الحقيقي لاحتياجاته المتعددة و الواجب تلبيتها من خلال تحميل الجماعات المحلية المسؤولية، في تعبئة الموارد الجبائية المحلية.

و تستفيد الجماعات المحلية من مجموعة من الضرائب و الرسوم منها ما تشارك فيها مع الدولة أو الحكومة المركزية و صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية، و لكن رغم ذلك فالجماعات المحلية لا تتمتع بأية حرية تتعلق بإيراداتها الجبائية سواء من تحديد أنواعها أو تقدير معدلاتها أو كيفية تحصيلها، و بذلك فهي لا تتحكم فيها إطلاقاً، إلا في بعض الرسوم الهامشية التي تشكل نسبة ضعيفة من إجمالي الإيرادات، و من اجل تحسين المردود المالي للجبايات المحلية، و جب إعطاء حرية أوسع للجماعات المحلية في تحصيل و متابعة الضرائب التابعة لها، من خلال تكريس مبدأ اللامركزية الجبائية التي تسمح لهذه الجماعات بتسيير أموالها ابتداء من التقدير المحلي للضرائب، و وضع أسس فرض الضريبة، ثم تنفيذ الإجراءات اللازمة لذلك و تحمل مسؤولية التحصيل المحلي، و وضع أنظمة الرقابة المحلية إلى غاية تغطية نفقاتها داخل إقليمها.

## الفصل الثاني

الاطار التطبيقي للجباية المحلية

و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل

للفترة (2024-2020)

## تمهيد الفصل الثاني

تتميز الجماعات المحلية بالاستقلالية المالية من حيث إيراداتها الذاتية و هذا يعني توفير موارد مالية خاصة لها تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها، و إشباع حاجات المواطنين في نطاقها. فالاستقلال المالي للجماعات المحلية يسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية و في حدود ما تمليه السياسة الاقتصادية للدولة، مما يعني اكتساب الجماعات المحلية لإيرادات خاصة بها و تخصيصها للمصالح المحلي عن طريق العقلانية في استعمال هذه الإيرادات حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي، و المراقبة التي تقوم بها السلطة المركزية و عليه سنقف في هذا الفصل عند مدى فاعلية الجباية المحلية في ميزانية الجماعات المحلية في أرض الواقع.

## المبحث الأول: بطاقة تعريفية لبلدية عين الحجل

عرفت الإيرادات الجبائية للجماعات المحلية على غرار تلك العائدة للدولة تطورا ملحوظا من نسبة لأخرى إلا أنها لم تشهد الإصلاحات الكافية و هذا بالرغم من إدخال الإجراءات و تحسينات المستمرة فالجباية المحلية لم ترقى بعد إلى تغطية الحاجات المالية للبلديات التي تتغير من نسبة للأخرى و هذا يرجع للتحديات و العراقيل التي تواجهها هذه الأخيرة، و عليه سنحاول من خلال دراستنا لهذه الحالة ( بلدية عين الحجل ) مدى مساهمة الجباية المحلية في ميزانية البلدية و كذا استنتاج ما إذا كانت فعلا هذه الإصلاحات و الإجراءات و التحسينات المستمرة لم تأكل ثمارها.



شكل توضيحي رقم: 1 خريطة بلدية عين الحجل

<https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/1/16/DZ-28-Ain-El-Hadjel-District.svg>

### المطلب الأول: التعريف ببلدية عين الحجل

1- نبذة تاريخية: سميت مدينة عين الحجل نسبة إلى ينبوع كانت تشرب منه أسراب من طيور الحجل حسب

إحدى الروايات، و قد أنشئت كبلدية بموجب المرسوم رقم 63/189 المؤرخ في 16/05/1963

تقع في الشمال الغربي للولاية و تبعد عن العاصمة بحوالي 182 كلم، و تتربع على مساحة قدرها

386.89 كلم<sup>2</sup> موزعة بين أراض للرعي تقدر ب: 22026 هكتار، و أخرى غير منتجة 2049 هكتار

و الغابات 3382 هكتار، أما الاراض العمرانية فتقدر مساحتها ب700 هكتار، يحدها من الشمال بلدية سيدي

## الفصل الثاني الإطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل

عيسى و من الجنوب الشرقي بلدية سيدي هجرس و من الجنوب الغربي بلدية سيدي عامر و من الغرب بلدية بوطي السايح، كما يقدر عدد سكانها بحوالي 37.200 ألف نسمة.

و تعد مركزا تجاريا نشيط على اعتبار موقعها المتميز و الاستراتيجي حيث تمثل نقطة تقاطع الطريق الوطني رقم 08 و الطريق الوطني رقم 40 و يمثلان الشريان المغذي لجميع الأنشطة التجارية و الخدمات المقدمة للمسافرين و عابري الطريق، هي معروفة بطابعها التقليدي المحافظ، تشتهر بنشاط المطاعم و جودة اللحوم، كما يعتمد سكانها على النشاط الفلاحي و الرعوي كمصدر رزق رئيسي لهم، و أصبحت تعتبر منطقة جذب استثماري لموقعها و مرور السكة الحديدية المنجزة حديثا.

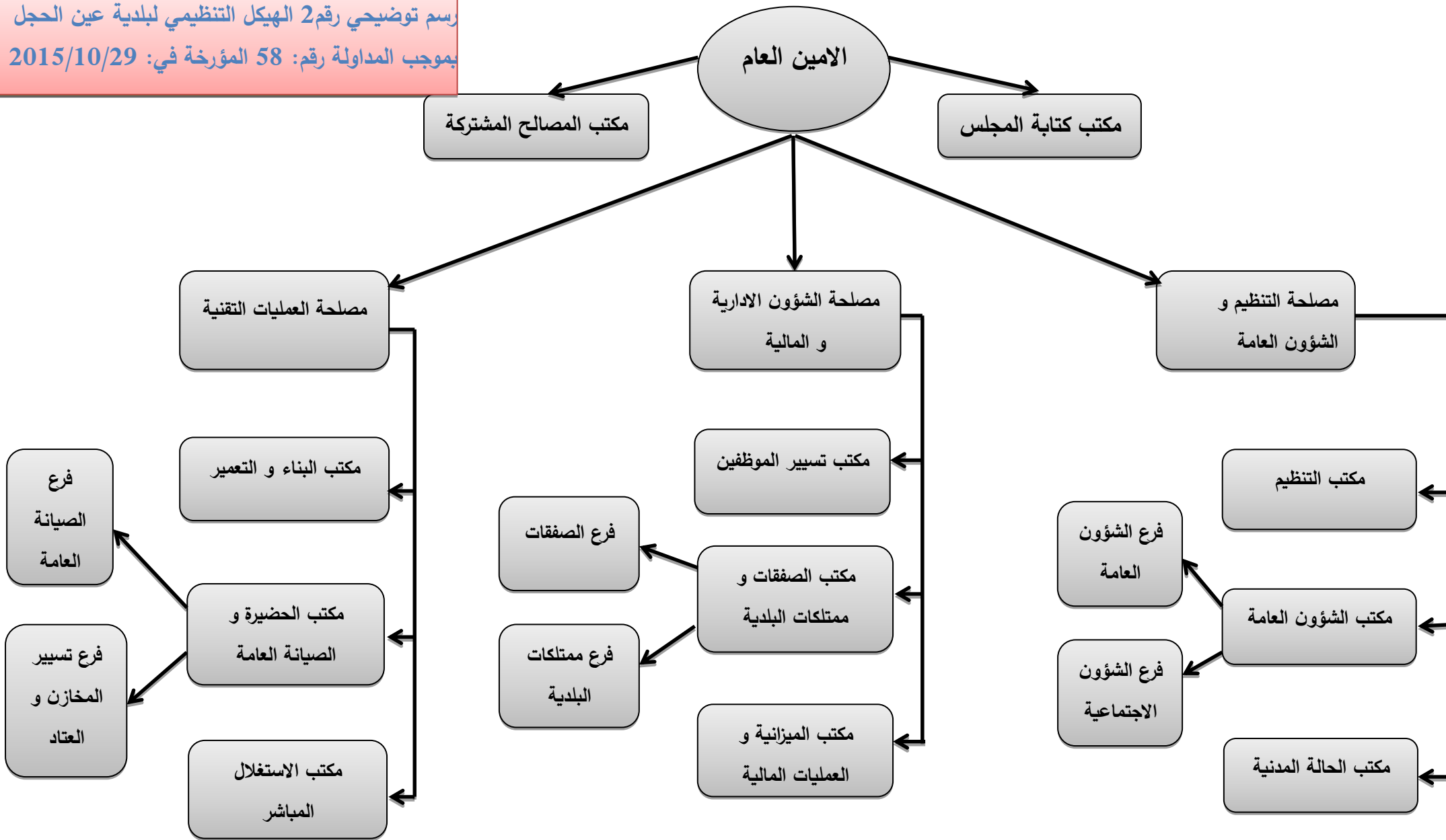
2- تعريف بلدية عين الحجل: هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة و القاعدة الإقليمية اللامركزية، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، لها اسم و هو عين الحجل، و إقليم، و مقر رئيسي المتواجد بحي 24 فيفري.

3- رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية : بما إن البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية تحتاج إلى من يعبر عن إرادتها فقد اسند قانون البلدية مهمة تمثيلها إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي ، حيث يتكفل بممارسة الصلاحيات المنصوص عليها في قانون البلدية، و من بين هذه الصلاحيات إعداد مشروع الميزانية، حيث يتولى الأمين العام للبلدية إعداده تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، و لتمكينه من تحضير ميزانيتها يبلغ مدير الضرائب لولاية المسيلة كل سنة البلدية مبلغ التحصيلات المنتظرة فيما يخص الضرائب و الرسوم التي تقوم مصالحتها بتحصيلها لفائدة البلدية، و يتم ضبط هذه التقديرات ( انظر الملحق) الواجب القيام بها في ميزانية السنة على أساس آخر النتائج المعروفة للتحصيل (ليس شائش، 2013، صفحة 164) يقدم رئيس المجلس الشعبي البلدي مشروع الميزانية أمام المجلس للمصادقة عليه.

4- المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين الحجل: يتشكل من مجموعة الأشخاص المنتخبين يتم اختيارهم من قبل سكان البلدية لمدة 5 خمس سنوات و يقدر عدد أعضائه بـ: 11 عضو وهو يمثل الإطار القانوني الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته و قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، و من بين صلاحياته المنصوص عليها في القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية مناقشة ميزانية البلدية و المصادقة عليها و هذا حسب المادة 80 من نفس القانون.

**المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومصادر تمويل بلدية عين الحجل**

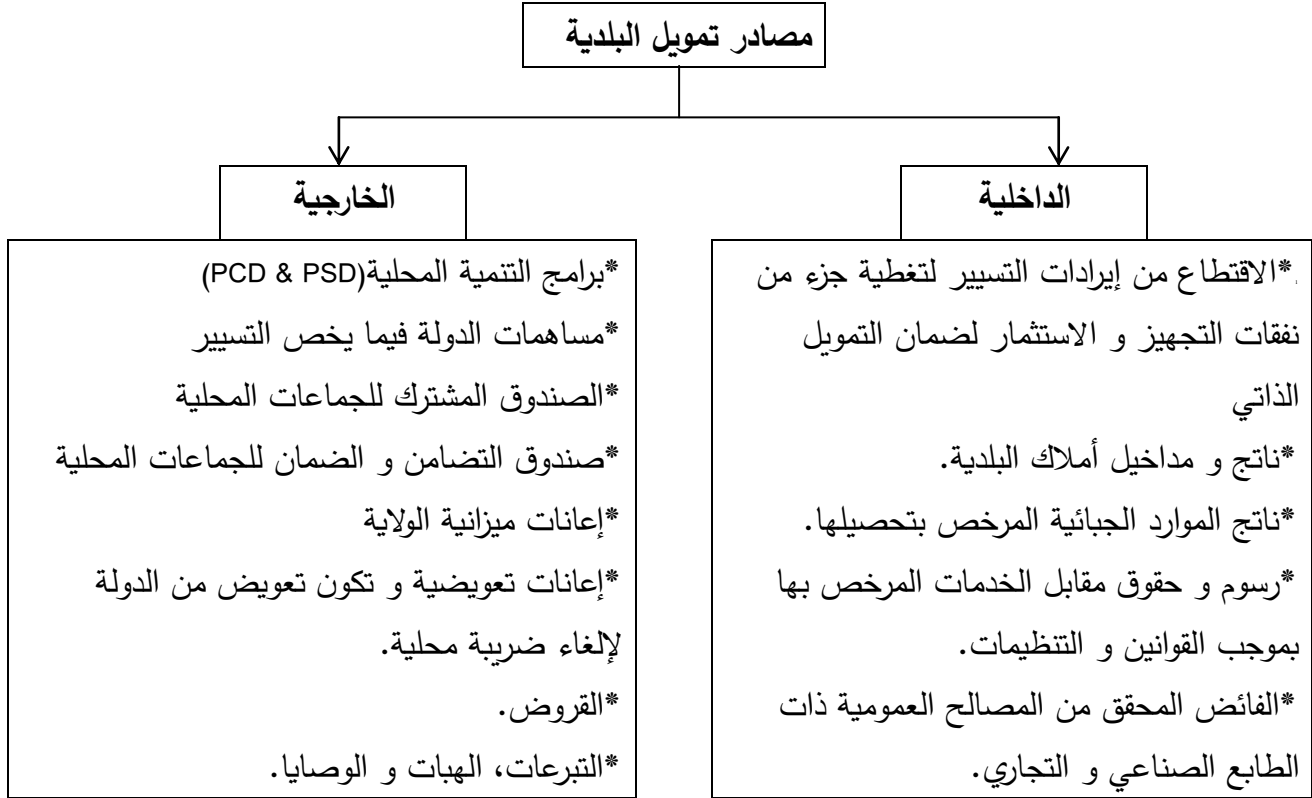
رسم توضيحي رقم 2 الهيكل التنظيمي لبلدية عين الحجل  
بموجب المداولة رقم: 58 المؤرخة في: 2015/10/29



تتنوع الموارد المالية لبلدية عين الحجل كغيرها من بلديات الوطن ، و بحسب ما جاء في نص المادة

195 من قانون البلدية 10-11 (القانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية، 2011)،

شكل توضيحي رقم 3 مصادر تمويل البلدية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر تمويل بلدية عين الحجل

إلا إن موضوع بحثنا يتطلب منا دراسة ناتج الموارد الجبائية الخاصة بقسم التسيير فقط، و تطور

مساهمته في تمويل إيرادات ميزانية البلدية.

## الفصل الثاني الإطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل

الجدول الموالي يبين جميع الضرائب و الرسوم الجبائية المخصصة للبلديات حسب قانون المالية لسنة 2024 (القانون رقم 23-22، المتضمن قانون المالية لسنة 2024، 2023، الصفحات 60-61-62)، و و الضرائب و الرسوم المستفاد منها بلدية عين الحجل خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 الى غاية سنة 2024.

جدول 3 جميع الضرائب و الرسوم الجبائية المخصصة للبلديات، و التي استفادت منها بلدية عين الحجل.

النتائج	النسب	الملاحظة
الرسم على المنتوجات البترولية	66%	صدرت مذكرة تأطيريه لإدراجهم في الميزانية الإضافية لسنة 2024
الرسم المحلي للتضامن ( نقل المحروقات)	66%	
الرسم المحلي للتضامن ( الأنشطة المنجمية)	66%	
الرسم على النشاط المهني	66%	تم إلغائه بموجب المادة 14 من قانون المالية لسنة 2024
الرسم العقاري على الملكيات المبنية و غير المبنية	100%	نسبة المساهمة تنحصر بين (0% و 0.07%) من مجموع إيرادات الميزانية الأولية
الرسم على رفع القمامات المنزلية	100%	غير مستفاد منه
الرسم على السكن	100%	بدأت الاستفادة منه في سنة 2023
الرسم على الإقامة	100%	غير مستفاد منه
الرسم على القيمة المضافة- باستثناء مديرية كبريات المؤسسات	10%	نسبة المساهمة تنحصر بين (0.1% و 0.48%) من مجموع إيرادات الميزانية الأولية
الرسم على القيمة المضافة عند الاسترداد- المراكز الجمركية الحدودية الترابية	15%	غير مستفاد منه
الضريبة الجزافية الوحيدة	40.25%	نسبة المساهمة تنحصر بين (0.28% و 1.65%) من مجموع إيرادات الميزانية الأولية
الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخل العقارية	50%	نسبة المساهمة شبه منعدمة
ضريبة الثروة	30%	غير مستفاد منه
الرسوم على الزيوت و الشحوم و تحضيرات الشحوم	34%	غير مستفاد منه
رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية	16%	غير مستفاد منه
رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج الطبي و البيطري	20%	غير مستفاد منه
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	17%	غير مستفاد منه
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	34%	غير مستفاد منه

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجريدة الرسمية لقانون المالية لسنة 2024، و تقديرات مداخل الميزانية ذات الطابع

الجبائي الصادرة عن مديرية الضرائب لولاية المسيلة، و الميزانية الأولية للسنوات من (2020 إلى 2024)

## الفصل الثاني الإطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل

عندما نتطرق إلى الرسم العقاري و التطهيري من الجانب النظري نجد انه من الرسوم المخصصة كليا لفائدة البلدية أي بنسبة 100% ، هنا يبادر إلى ذهننا بان هذا الرسم سوف تكون مساهمته معتبرة، غير انه من الجانب التطبيقي نكتشف بان اسمه حاضر و نسبة مساهمته في إيرادات الميزانية غائبة، و إذا حاولنا البحث عن الخلل نجد أن جل التجزئات السكنية لا تتوفر على الدفاتر العقارية مما جعل أصحاب هذه البنايات غير مدرجين في القوائم الاسمية للخاضعين للضريبة، و كذلك ملف التسوية العقارية الذي يسير بخطى متثاقلة و التهاون في إرسال كشوف رخص البناء للمصالح الجبائية من اجل إدراجهم ضمن المكلفين بدفع الضريبة... هذا ما أدى إلى فقدان إيرادات جبائية معتبرة سواء على الرسم العقاري أو التطهيري.

بالنظر إلى الوثائق الخاصة بتحديد تقديرات مداخل الميزانية ذات الطابع الجبائي لسنوات محل دراستنا ( انظر الملاحق ) نجد الرسم على السكن لم يدرج في مداخل ميزانية بلدية عين الحجل إلا في سنة 2023 حيث كان من المفروض أن يقتطع عن طريق مؤسسة سونلغاز منذ سنة 2003 لفائدة البلدية، ثم جاءت تعديلات في أحكام المادة 67 من قانون المالية لسنة 2003 بأحكام المادة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 أين ألغيت فيه استعادة البلدية من الرسم (أمر رقم 15-01، المادة 41، 2015)، ليعود مرة أخرى إلى فائدة البلدية بموجب قانون المالية لسنة 2016 (قانون رقم 15-18، المادة 37، 2015) و أدرج في قائمة تقديرات مداخل البلدية في سنة 2023 بعد تعديل قانون المالية 2022. (قانون رقم 21-16، المادة 111، 2021).

إذا حصرنا المقارنة بين الرسم على القيمة المضافة TVA و الرسم العقاري على الملكيات المبنية و غير المبنية من حيث نسبة المساهمة، نلاحظ أن الرسم على القيمة المضافة رغم انه مخصص لفائدة البلدية بنسبة 10%، و رغم التخفيضات و الإعفاءات الضريبية نجد أن نسبته مرتفعة عن الرسم العقاري الذي خصص لفائدة البلدية كليا، حيث لو كانت الحصة المخصصة للرسم العقاري مخصصة لفائدة الرسم على القيمة المضافة لأحدث فرق واضح في ميزانية البلدية.

## المبحث الثاني: دراسة تطور الجباية المحلية في ميزانية بلدية عين الحجل

في ميزانية البلدية جدول لتقديرات الإيرادات و النفقات السنوية و من بينها توجد التقديرات الجبائية المقدمة من طرف مديرية الضرائب لولاية المسيلة.

### المطلب الأول: تطور مساهمة الجباية المحلية في الميزانية الأولية لبلدية عين الحجل:

1- إضافة إلى ما ذكر سابقا عن الميزانية الأولية يتم التصويت عليها إلزاميا قبل 31 أكتوبر من كل سنة و يشترط في المصادقة إن يكون هناك توازن في مشروع الميزانية بين الإيرادات و النفقات؛

و بعد مصادقة المجلس ترفق الميزانية بمداولة المجلس الشعبي البلدي و تقرير خاص بتقديم الميزانية و دفتر الملاحظات الذي يحتوي على محتوى كل مادة و ترسل هاته الوثائق إلى الوالي من اجل الدراسة و المصادقة النهائية على الميزانية، و بعدها يبدأ العمل بها مباشرة، و من هنا سوف نقوم بدراسة إجمالي الإيرادات لمجموعة من السنوات و المستوى الذي وصلت إليه مساهمة الجباية المحلية من خلال الجدولين التاليين:

جدول 4 نسب تطور إيرادات الميزانية الأولية لبلدية عين الحجل خلال الفترة (2020- 2024)

البيان	السنوات	نفقات قسم التسيير	نفقات قسم التجهيز و الاستثمار	مجموع الإيرادات	الفارق في الإيرادات ما بين السنوات	نسبة تغير النفقات
2020	139.966.550,60	5.226.966,62	145.193.517,25	//	//	//
2021	145.369.905,71	8.208.719,55	153.578.625,25	8.385.108,00	+ 5,46%	
2022	147.423.062,90	8.179.598,47	155.602.661,45	2.024.036,20	+ 1,30%	
2023	150.778.000,60	6.889.328,74	157.667.329,34	2.064.667,90	+ 1,31%	
2024	256.915.130,17	9.386.945,60	266.302.075,77	101.745.417,69	+ 38,21%	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات الأولية للبلدية مقدمة من مكتب الميزانية و العمليات المالية للبلدية.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الإيرادات الإجمالية للبلدية في تزايد مستمر و لكن بمبالغ ضئيلة ، أما بالنسبة لسنة 2024 التي قفزت فيها نسبة المبلغ من 1.31 % سنة 2023 إلى 38.21 % فالسبب الرئيسي يكمن في ارتفاع كتلة الأجور نتيجة إدماج الموظفين و العمال التابعين لوكالة التشغيل و وكالة تشغيل الشباب.

إن الارتفاع السنوي للنفقات يعبر عن زيادة الخدمات المقدمة من طرف البلدية كون هذه الزيادة رافقتها

زيادة مماثلة في نفقات التجهيز و الاستثمار التي من شأنها تطوير و زيادة التنمية المحلية.

## الفصل الثاني الإطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل

جدول 5 نسبة مساهمة ناتج الموارد الجبائية في الإيرادات العامة لبلدية عين الحجل ما بين السنوات (2020 - 2024).

الملاحظة	نسبة المساهمة	ناتج الموارد الجبائية	مجموع الإيرادات العامة	البيان السنوات
مساهمة ضئيلة بالنظر إلى الإصلاحات المقدمة في كل مرة	%14	20.639.352,00	145.193.517,25	2020
	%16	22.687.065,00	153.578.625,25	2021
	%13	21.051.636,00	155.602.661,45	2022
	%19	29.620.589,00	157.667.329,34	2023
	%12	31.126.222,00	256.915.130,17	2024

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات الأولية لبلدية عين الحجل من مكتب الميزانية و العمليات المالية لبلدية.

من خلال الجدول اعلاه و بالنظر إلى ناتج الموارد الجبائية ضمن ميزانية البلدية نجد انه لم يصل إلى المستوى المطلوب لكي تعول عليه البلدية، بحيث لم يصل إلى تغطية حتى خمس (1/5) الإيرادات ، و ذلك خلال جميع السنوات محل الدراسة، إذ اقل نسبة سجلت بسنة 2024 أين تم تسجيل نقصان في قيمتها وصلت إلى ثمن (1/8) التغطية لإجمالي الإيرادات رغم أن هذه السنة سجل أكبر إيراد جبائي بالنظر إلى السنوات السابقة، و عند بحثنا عن سبب انخفاض نسبة تغطية الإيراد الجبائي من 19% خلال سنة 2023 إلى 12% خلال سنة 2024 وجدنا أن السبب يكمن في حساب 63 مصاريف المستخدمين و حساب 62 مصاريف التسيير العام حيث كان تقديرهما في الميزانية الأولية لسنة 2023 على أساس تغطية لمدة 6 أشهر فقط، و لو قمنا باحتساب الحسابين (62 و 63) على أساس تقديري 12 شهر سنجد تغطية الإيراد الجبائي لسنة 2023 يكون أيضا في حدود 12%.

من اجل معرفة تطور مساهمة كل ضريبة و رسم في الإيرادات العامة سنتطرق إليها بالتفصيل في الجدول أدناه و ذلك من اجل الوقوف عند اكبر نسب مساهمة و تفعيلها، و عند اخفض نسب مساهمة من اجل معرفة الأسباب و محاولة تحسينها.

## الفصل الثاني الإطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل

جدول 6 تطور مساهمة الضرائب المباشرة و غير المباشرة في نواتج الجباية لبلدية عين الحجل للفترة (2020 - 2024).

البيان	السنة	2020	2021	2022	2023	2024
<b>الضرائب و الرسوم المباشرة</b>						
الرسم على النشاط المهني TAP	15.013.244	19.791.635	17.797.773	18.017.010	15.492.723	الوحدة دج
الرسم العقاري و أنتهيري TA-TF	227.436	14.222	287.648	85.600	62.741	
الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU	3.018.691	180.4597	2.151.368	2.807.782	4.405.595	
الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU IM	983.688	-	-	-	-	
الرسم على السكن	-	-	-	7.458.441	9.330.355	
الضريبة على الدخل العقاري IRG F	120.957	181.992	193.206	127.474	470.730	
<b>مجموع الضرائب و الرسوم المباشرة (1)</b>	<b>19.364.016</b>	<b>21.792.446</b>	<b>20.429.995</b>	<b>28.496.307</b>	<b>29.762.144</b>	
<b>الضرائب و الرسوم غير مباشرة</b>						
الرسم على القيمة المضافة TVA	1.175.336	794.619	600.641	1.028.282	1.268.078	
رسم الذبح	-	-	-	-	-	
رسم الإقامة	-	-	-	-	-	
رسم الحفلات	100.000	100.000	21.000	96.000	96.000	
الرسوم على إعلانات واللوحات الاشهارية و الصفائح المهنية	-	-	-	-	-	
الرسم الخاص على الرخص العقارية	-	-	-	-	-	
رسوم أخرى (غير مباشرة)	-	-	-	-	-	
<b>مجموع الضرائب غير المباشرة (2)</b>	<b>1.275.336</b>	<b>894.619</b>	<b>621.641</b>	<b>1.124.282</b>	<b>1.364.078</b>	
<b>المجموع الكلي للضرائب (1)+(2)</b>	<b>20.639.352</b>	<b>22.687.065</b>	<b>21.051.636</b>	<b>29.620.589</b>	<b>31.126.222</b>	
<b>نسب مساهمة الضرائب و الرسوم المباشرة والضرائب غير المباشرة في نواتج الجباية</b>						
نسبة الرسم على النشاط المهني	0,727	0,872	0,845	0,608	0,498	الوحدة (%)
نسبة الرسم العقاري و أنتهيري	0,011	0,001	0,014	0,003	0,002	
نسبة الضريبة الجزائرية الوحيدة	0,146	0,080	0,102	0,095	0,142	
نسبة الضريبة الجزائرية الوحيدة	0,048	-	-	-	-	
نسبة الرسم على السكن	-	-	-	0,252	0,300	
نسبة الضريبة على الدخل العقاري	0,006	0,008	0,009	0,004	0,015	
نسبة الرسم على القيمة المضافة	0,057	0,035	0,029	0,035	0,041	
نسبة رسم الحفلات	0,005	0,004	0,001	0,003	0,003	
<b>المجموع الكلي للنسب</b>	<b>1,00</b>	<b>1,00</b>	<b>1,00</b>	<b>1,00</b>	<b>1,00</b>	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات الأولية للسنوات (2020-2024) المقدمة من طرف مكتب العمليات المالية

## الفصل الثاني الإطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحج

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الميزانية الأولية لسنة 2024 اعتمدت على الرسم على النشاط المهني TAP الملغى و هذا لأنها أعدت في 2023/10/31 قبل صدور التغييرات التي طرأت في قانون المالية لسنة 2024، و من اجل إكمال الغاية المنشودة فقد أصدرت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية مذكرة تأطيريه تحت رقم: 1941 مؤرخة في 29 ماي 2024 (نظر الملحق رقم 07) تهدف إلى تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها أثناء إعداد الميزانية الإضافية للبلديات و الولايات للسنة المالية 2024، و كذا توضيح التدابير الجبائية الجديدة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2024 و كفاءات التكفل بها على مستوى الميزانيات المحلية .

غير أن المذكرة التأطيرية يكتنفها بعض الغموض فحسب مفهومنا لما جاء فيها، التعديل يطرأ فقط على الرسم على النشاط المهني، الذي حل محله الرسم المحلي للتضامن و هذا بالزيادة أو بالنقصان ، أما الاقتطاعات الإجبارية الأخرى تبقى كما هي (2%، 3%، 4%)، أما الاقتطاع من إيرادات التسيير لتمويل قسم التجهيز يمكن تعديله بالزيادة بالنسبة للبلديات التي تتمتع بأريحية مالية، فمضمون المذكرة لم تشير إلى إعادة حساب الاقتطاعات ما عدا الرسم على المنتجات البترولية.

بالنظر إلى الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) نجد أنها تأتي بعد الرسم على النشاط المهني في التحصيل و لكن بنسب ضئيلة، أما الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU IM) التي تم إلغائها من تحصيلات البلدية إذا ما تمت مقارنتها مع كل من - نسبة الرسم العقاري و التطهيري و نسبة الضريبة على الدخل العقاري- نلاحظ أن نسبتها كانت معتبرة (5.08%)، و بالنسبة للرسمين المذكورين أعلى نسبة سجلت لهما هي في حدود (1.5%).

أما بالنسبة للرسم على السكن المحصل من طرف مؤسسة سونلغاز لفائدة البلدية، إذا ما قورنت نسبته مع مجموع نسب الضرائب و الرسوم المباشرة عدى نسبة الرسم على النشاط المهني، نلاحظ أنها نسبة جيدة و أن طريقة تحصيلها نافعة.

بالنظر إلى الضرائب غير المباشرة، تطرح عدة تساؤلات لعل أبرزها هي أين مبالغ و نسب المحصلة من طرف البلدية ؟ ... على الرغم من وجود المذبح البلدي فان المداخل المتعلقة برسم الذبح منعدمة، و كذا الرسوم على إعلانات و اللوحات الاشهارية و الصفائح المهنية و كأن البلدية لا تتوفر على ما يطبق عنها هذا الرسم إلا أن بطاقة المعلومات الخاصة بالبلدية تؤكد على أن موقع البلدية يمثل نقطة تقاطع الطريق الوطني رقم 08 و الطريق الوطني رقم 40 و يمثلان الشريان المغذي لجميع الأنشطة التجارية و الخدماتية، إضافة إلى أن البلدية وحدها تمتلك 143 محل تجاري مؤجر و 250 محل مهني، ناهيك عن المحلات المتواجدة داخل الأحياء.

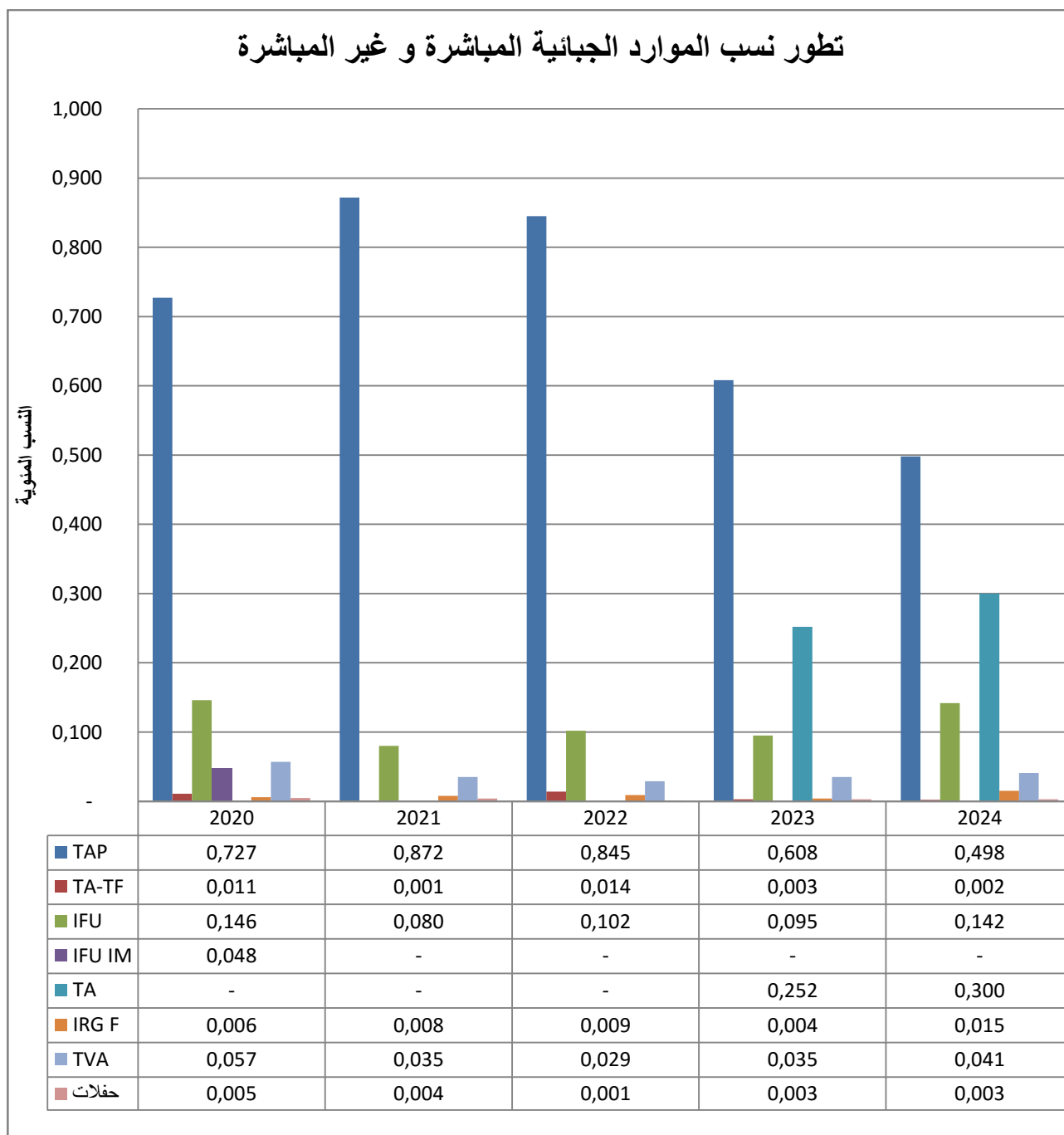
وعند طرحنا لهذه التساؤلات على رئيس مصلحة الشؤون الإدارية و المالية أكد لنا على انه:

- من بين ممتلكات البلدية توجد محلات تجارية، و أخرى مهنية منها ما هو مؤجر، و منها ما هو على مستوى العدالة، و هناك تم المزايدة على كرائها و لكن كانت عدم جدوى.

## الفصل الثاني الإطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل

- كذلك بالنسبة للمذبح البلدي تمت المزايدة على كرائه عدة مرات لكن في كل مرة كانت عدم جدوى بسبب السعر الافتتاحي المرتفع الذي حددته مصالح أملاك الدولة.

- عدم التحصيل راجع إلى عدم التسديد من طرف المتعاملين على الرغم من توجيه العديد من الاعذارات لهم عن طريق المحضر القضائي .



شكل توضيحي 4 التمثيل البياني بالأعمدة لنسب الموارد الجبائية المباشرة و الغير مباشرة

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد نسب الموارد الجبائية للسنوات ( 2024-2020 ).

المطلب الثاني: تطور مساهمة الجباية المحلية في الميزانية الإضافية لبلدية عين الحجل

الميزانية الإضافية يتمثل دورها في إعادة النظر في الميزانية الأولية قصد تكميلها و تعديلها بإجراء معادلة النفقات و الإيرادات خلال السنة المالية تبعا لنتائج تنفيذ ميزانية السنة السابقة، إذن تعتبر الميزانية الإضافية تصحيحا و تنميما للميزانية الأولية و يتم التصويت عليها قبل 15 جوان من السنة المالية الجارية .

و سنتطرق في الجدول إلى الوضعية المالية لمجموع الإيرادات خلال السنوات 2020-2024 كما يلي:

جدول 7 يوضح التغيرات في النفقات و النسب المئوية للميزانية الإضافية لبلدية عين الحجل خلال الفترة ( 2020-2024 )

السنوات البيان	2020	2021	2022	2023	2024
إيرادات قسم التسيير	346.964.127,45	383.058.293,81	425.844.879,90	704.957.539,23	899.433.469,89
إيرادات قسم التجهيز و الاستثمار	64.131.399,87	65.804.947,09	69.547.123,87	287.549.911,51	355.075.490,46
مجموع إيرادات	411.095.527,32	448.863.240,90	495.392.003,77	992.507.450,74	1.254.508.960,35
الفارق في إيرادات	//	37.767.713,58	46.528.762,87	497.115.446,67	262.001.509,61
نسبة تغير إيرادات		%9 +	%10 +	%100 +	%26 +

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات الإضافية لبلدية عين الحجل من مكتب الميزانية و العمليات المالية للبلدية

من خلال المعطيات المعروضة في الجدول أعلاه و بالعودة إلى إيرادات الميزانية الأولية و مقارنتها بالميزانية الإضافية نلاحظ أن الزيادة المسجلة معتبرة خلال جميع السنوات؛

و بمقارنة سنوات الميزانية الإضافية مع بعض نجد أنها زيادة متقاربة إلا خلال سنة 2023 سجلت زيادة بنسبة 100% و هذا راجع كما ذكرنا سالفًا إلى وضعية الإدماج التي طالت الموظفين و العمال.

و رغم الزيادة المعتبرة التي سجلتها الميزانية الإضافية في ناتج الإيرادات إلا أنها لم تصب من الإيراد الجبائي و هذا ما سنلاحظه في الجدول أدناه.

جدول 8 نسب مساهمة الإيراد الجبائي في إيرادات الميزانيات الإضافية للفترة (2020-2024)

البيان السنوات المالية	مجموع الإيرادات	مجموع نواتج الجباية	نسبة مساهمة الجباية المحلية في الإيرادات
2020	411.095.527,32	20.639.352,00	% 5
2021	448.863.240,90	23.052.050,53	% 5
2022	495.392.003,77	31.082.133,91	% 6
2023	992.507.450,74	33.027.863,08	% 3
2024	1.254.508.960,35	78.047.833,00	% 6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات الإضافية للسنوات من (2020-2024) المقدمة من طرف مكتب الميزانية و العمليات المالية لبلدية عين الحجل.

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزانية الإضافية هي فعلا امتداد للميزانية الأولية ، و قد تم إدخال نفقات جديدة مغطاة بإيرادات لم توجد عند المصادقة على الميزانية الأولية، و لكن هذه الإيرادات لم تكن من إيرادات جبائية، و حسب النسب المئوية التي انخفضت، حيث كانت نسبة التغطية للإيرادات في سنة 2020 في الميزانية الأولية من 14%، و انخفضت إلى 5% في الميزانية الإضافية.

اما بالنسبة لسنة 2024 اين تم تغيير الرسم على النشاط المهني بالرسم على المنتجات البترولية في الميزانية الاضافية الا ان النسبة بقيت منخفضة حيث سجلت 6 % فقط.

و هذا الانخفاض منطبق على جميع السنوات بدون استثناء، و يعتبر مؤشر خطير لعدم وجود استقلالية مالية لبلدية عين الحجل، و اعتماد كلي على الإعانات.

أما في الجدول الموالي سوف نقوم بدراسة تطور مساهمة كل من الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة، من اجل الوصول إلى الحلقة الأضعف ضمن موارد الجباية المحلية.

## الفصل الثاني الإطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل

جدول 9 نسب مساهمة الضرائب و الرسوم المباشرة، و الضرائب غير المباشرة في حساب 94 نواتج الجباية

البيان السنوات المالية	مجموع الضرائب و الرسوم المباشرة	مجموع الضرائب غير المباشرة	مجموع نواتج الجباية	نسبة مساهمة الضرائب و الرسوم المباشرة	نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة
2020	19.364.016,00	1.275.336,00	20.639.352,00	94%	6%
2021	22.157.431,53	894.619,00	23.052.050,53	96%	4%
2022	29.849.896,81	1.232.237,10	31.082.133,91	96%	4%
2023	31.498.697,88	1.529.165,20	33.027.863,08	95%	5%
2024	76.683.755,00	1.364.078,00	78.047.833,00	98%	2%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات الإضافية للسنوات (2020-2024) المقدمة من طرف مكتب الميزانية و العمليات المالية لبلدية عين الحجل.

من خلال المعطيات المعروضة في الجدول أعلاه و بالعودة إلى المواد المسجلة في المجموعة 94 المتضمنة المصالح الجبائية، باختلاف طرق تحصيل الوعاء الجبائي نلاحظ الاعتماد غالب في هذه المجموعة على الضرائب و الرسوم المباشرة، بمعنى الضرائب التي تحصل من مديرية الضرائب لولاية المسيلة، و الحلقة الأضعف هي الضرائب و الرسوم المحصلة من طرف بلدية عين الحجل.

و إذا قمنا بمقارنة أكبر عائد في التحصيل للضرائب و الرسوم المباشرة ( الرسم على النشاط المهني) مع أكبر عائد في التحصيل للضرائب غير المباشرة ( الرسم على القيمة المضافة ) فنجد ما يلي:

جدول 10 نسب مساهمة كل من الرسم على النشاط المهني و الرسم على القيمة المضافة في حساب نواتج الجباية

البيان السنوات المالية	مجموع نواتج الجباية	الرسم على النشاط المهني (الرسم على المنتوجات البيروالية 2024)	الرسم على القيمة المضافة	نسبة مساهمة الضرائب و الرسوم مباشرة	نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة
2020	20.639.352,00	15.013.244,00	1.175.336,00	73%	6%
2021	23.052.050,53	19.791.635,00	794.619,00	86%	3%
2022	31.082.133,91	23.869.181,43	1.211.237,10	77%	4%
2023	33.027.863,08	17.975.800,04	1.433.165,00	54%	4%
2024	78.047.833,00	57.146.018,00	1.268.078,00	73%	2%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات الإضافية للسنوات (2020-2024) المقدمة من طرف مكتب الميزانية و العمليات المالية لبلدية عين الحجل.

## الفصل الثاني الإطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الرسم على النشاط المهني هو الحصة الأكبر في قيم الإيرادات المحصلة من ناتج الجباية مما يجعلها تشكل إضافة على إيرادات الموازنة العامة لميزانية البلدية، غير أن إلغاء هذا الرسم سيشكل خسارة كبيرة على إيرادات الموازنة العامة، و رغم تعويضه بالرسم على المنتجات البترولية الذي جاءت تقديراته مرتفعة مقارنة به ( أنظر الملاحق رقم: 5 و 6 )، تبقى بصمته واضحة من خلال مساهمته في إنعاش غالبية موارد البلديات.

### المبحث الثالث: دراسة تطور الجباية المحلية في الحساب الإداري لبلدية عين الحجل

إن الاستنتاجات و الأسئلة التي نبحث عنها في بحثنا هذا سنجدتها في الحساب الإداري، حيث يقدم لنا كل المصاريف الحقيقية التي صرفت و الإيرادات التي تحصلت فعلا أثناء السنة المالية، و يستخرج لنا كل البواقي التي سجلت في الميزانية، كما يساعدنا في معرفة آخر الإحصائيات للناتج الجبائي بالأرقام الصحيحة التي لا لبس فيها، و يتم إعداد الحساب الإداري قبل 31 مارس من السنة الموالية، و يعتبر وثيقة إجبارية تسهل عمليات الرقابة المختلفة على الميزانية خاصة و إن الوثائق الأخرى ( الميزانية الأولية، الميزانية الإضافية، الترخيصات الخاصة، و الاعتمادات المسبقة ) ما هي إلا وثائق تنبؤيه في حين أن الحساب الإداري يعبر عن نتيجة حقيقية.

### المطلب الأول: تحصيلات و بواقي الناتج الجبائي في الحساب الإداري

قصد معرفة واقع إيرادات الموارد الجبائية و مدى مساهمتها في ميزانية بلدية عين الحجل سنستعرض أهم النتائج المتوصل إليها خلال السنوات الأربعة (2020-2023) إضافة إلى ذلك سنقوم بإجراء مقارنة بين الموارد الجبائية و الموارد العادية في المطلب الثاني.

## الفصل الثاني الإطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل

جدول 11 يبين التحصيلات السنوية و الباقي للتحصيل و نسب تحصيل المداخل بلدية عين الحجل

2023		2022		2021		2020		طبيعة الإيراد	المادة	الباب الفرعي
المبلغ المتبقي للتحصيل	التحصيلات السنوية	المبلغ المتبقي للتحصيل	التحصيلات السنوية	المبلغ المتبقي للتحصيل	التحصيلات السنوية	المبلغ المتبقي للتحصيل	التحصيلات السنوية			
0,00	1.433.165,20	0,00	1.211.237,10	129.065,00	665.554,00	385.937,30	789.398,70	الرسم على القيمة المضافة	750	9407
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	رسم الذبح	751	9409
0,00	96.000,00	0,00	21.000,00	100.000,00	0,00	85.000,00	15.000,00	رسوم الأفران	755	9409
0,00	9.367.671,50	0,00	3.200.631,00	0,00	269.204,00	216.979,00	10.457,70	الرسم العقاري و أنتهيري-TA TF	760	9404
0,00	17.975.800,04	0,00	23.869.181,43	1.347.789,31	18.443.845,69	- 2.740.247,40	17.753.491,40	الرسم على النشاط المهني TAP	762	9405
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	الرسم على النشاط المهني TAP	762	9405
0,00	3.635.964,84	0,00	2.586.878,38	0,00	1.914.600,53	1.142.091,07	1.876.599,93	الضريبة الجرافية الوحيدة IFU	763	9403
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	983.688,00	0,00	الضريبة الجرافية الوحيدة IFU IM	763	9403
127.474,00	0,00	193.206,00	0,00	181.992,00	0,00	61.093,50-	182.050,50	الضريبة على الدخل العقاري IRG F	763	9409
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حقوق عبور أنبوب نقل البترول	769	9409
0,00	391.787,50	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	مداخل أخرى ذات أملاك عمومية	719	9319
127.474,00	32.900.389,08	193.206,00	30.888.927,91	1.758.846,31	21.293.204,22	12.354,47	20.626.997,53	مداخل ذات طابع جبائي		
% 99,6		% 99,4		% 92,4		% 99,9		نسب التحصيل		
% 3		% 6		% 5		% 5		نسبة المساهمة في الإيرادات الإجمالية		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات (2020-2023) لبلدية عين الحجل مكتب الميزانية و العمليات المالية

## الفصل الثاني الإطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ إن النسب تعبر عن نفسها، حيث إن نسب تحصيل الإيراد الجبائي في جميع السنوات (2020-2023) تقارب 100%، في حين نسب مساهمة الإيراد الجبائي في الإيرادات الإجمالية هي في حدود 5%.

### المطلب الثاني: سبل التنوع و إصلاح التحصيل الجبائي

لكون ناتج أملاك البلدية مورد مهم و مرتبط بالجباية المحلية لابد إن يساهم بشكل معتبر و لا يمكن إهماله في ميزانية البلدية و هنا يبرز دور المنتخبين المحليين في تحصيل هذه الموارد و تنشيطها، و تحسين مردود هذه الأخيرة عن طريق تثمين ممتلكاتها من خلال:

- جرد جميع الأملاك العقارية منها و المنقولة و تسجيلها؛
- تحيين أسعار الإيجار و إعادة تقييمها؛
- المحلات المنجزة في إطار جهاز " تشغيل الشباب "؛
- الإتاوات المستحقة للبلديات ( حقوق الطرق، حقوق التوقف، حقوق الأماكن و التوقف في القاعات و المعارض و الأسواق... )؛
- تسيير عن طريق الامتياز أو التفويض باستغلال بعض الأملاك المنتجة للمداخل.

وفي إطار متابعة تسيير و تثمين ممتلكات الجماعات المحلية فقد أصدرت عن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية مذكرة رقم 96 مؤرخة في 10/03/2016، تعليمية رقم 2507 مؤرخة في 24/12/2018، و مراسلة رقم 9897 مؤرخة في 09/09/2022. كلها تصب في خانة تثمين و تحيين موارد الأملاك المنتجة للمداخل، من شأنها إن تساهم مساهمة معتبرة لا يمكن إغفالها في الميزانيات المحلية. حيث قامت بلدية عين الحجل بناء على التوصيات بإعداد مداولة ( انظر الملحق 09 ) متعلقة بالموافقة على تثمين ناتج مداخل الأملاك المنقولة للبلدية.

و سنتطرق في الجدول أدناه إلى التحصيلات و بواقي التحصيل لموارد الأملاك المنتجة للمداخل لبلدية عين الحجل و مقارنة النسب بينها و بين موارد الجباية المحلية، حيث نلاحظ انخفاض من سنة إلى أخرى لنسب مساهمة مداخل البلدية في حين استقرار نسب مساهمة مداخل الجباية المحلية ليستقر في نفس النسبة.

## الفصل الثاني الاطار التطبيقي للجباية المحلية و دورها في تمويل ميزانية بلدية عين الحجل

جدول 12 يبين مدى مساهمة مداخل البلدية في إيرادات الميزانية و مقارنتها بمساهمة المداخل الجبائية

2023		2022		2021		2020		طبيعة الإيراد	المادة	الباب الفرعي
المبلغ المتبقي للتحصيل	التحصيلات السنوية	المبلغ المتبقي للتحصيل	التحصيلات السنوية	المبلغ المتبقي للتحصيل	التحصيلات السنوية	المبلغ المتبقي للتحصيل (2)	التحصيلات السنوية (1)			
196.700,00	3.300,00	196.700,00	3.300,00	196.700,00	3.300,00	200.000,00	0,00	مداخل المياه	700	9319
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	مداخل وكالة النقل البري	701	9319
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	36.000,00	مداخل أخرى للاستغلال	709	9319
182.565,36	1.470.398,84	358.668,96	1.319.856,24	532.049,32	1.376.792,02	804.926,40	1.103.914,94	مداخل الأملاك المنتجة المحلات	711	9319
0,00	5.522.651,37	0,00	6.915.988,28	0,00	2.250.056,01	0,00	5.158432,00	تحصيلات و إعانات و مساهمات	729	9319
379.265,36	6.996.350,62	555.368,96	8.239.144,52	728.749,32	3.630.148,03	1.004.926,40	6.298.346,94	مجموع مداخل الاستغلال و الأملاك العمومية (3)		
0,00	6.394.187,39	0,00	5.096.056,00	6.988.351,76	6.988.351,76	0,00	5.957.416,30	سوق الماشية	712	9312
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	39.614.513,58	6.585.486,42	سوق الجملة	712	9312
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	سوق السيارات	712	9312
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حقوق التوقف في المساحات و الأسواق	712	9312
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	مداخل المسلخ البلدي	712	9313
210.250,00	189.750,00	265.250,00	134.750,00	131.800,00	268.200,00	0,00	354.900,00	حقوق الحفر و رسوم الطرق و البناء	712	9319
0,00	51.810,00	0,00	41.480,00	0,00	11.360,00	0,00	50.320,00	مداخل أخرى ذات أملاك عمومية(المحشر)	703	9319
25.575.697,46	767.513,98	25.984.542,48	998.202,20	26.450.695,36	630.777,00	28.368.309,76	103.365,00	باقي انجاز السنوات السابقة	827	9319
25.785.947,46	7.403.261,37	26.249.792,48	6.270.488,20	33.570.847,12	7.898.688,76	67.982.823,34	13.051.487,72	مجموع مداخل الأسواق (4)		
26.165.212,82	14.399.961,99	26.805.161,44	14.509.632,72	34.299.596,44	11.528.836,79	68.987.749,74	19.349.834,66	مجاميع كل من (1) و (2)		
35.042.173,03	34.598.805,88	39.038.721,47	82.947.932,40					مجموع التحصيلات السنوية (3)+(4)=(5)		
% 4	% 7	% 9	% 20					نسبة مساهمة مداخل البلدية في إيرادات الميزانية		
% 3	% 6	% 5	% 5					نسبة مساهمة المداخل الجبائية في إيرادات الميزانية		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري للسنوات (2020-2023) لبلدية عين الحجل مكتب الميزانية و العمليات المالية

## خلاصة الفصل الثاني

إن بلدية عين الحجل هي كباقي البلديات تعاني من عجز كبير في ماليتها، و هذا راجع لضعف الموارد المالية الناتجة عن الجباية و التي تختلف في قدرتها من جهة إلى أخرى، دون إهمال الضعف و الخلل في التنظيم و التسيير الذي يزيد الحالة سوءا، حيث ساهمت هذه الظروف في خلق جو من الأزمات و النقائص، الذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تجسيد فكرة الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، إلا إن التحديات التي فرضت في الوقت الراهن سواء على الصعيد الاقتصادي، القانوني، السياسي، و الاجتماعي تستدعي بشدة طرح موضوع تمويل الجماعات المحلية، لاعتبار أن نجاح و فعالية النظام الجبائي المحلي يعتمد على إصلاح كبير و هام للقواعد القانونية التي تنظم محليا.

إضافة إلى إن مجموع مساهمة الضرائب و الرسوم المحصلة من اجل التمويل المحلي لم يصل إلى المستوى المطلوب مما يدفعها إلى اللجوء إلى مصادر خارجية بالإعانات المقدمة من طرف صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية للتخفيف من حدة الصعوبات المالية التي تقع فيها العديد من البلديات و لا سيما البلديات الصغيرة، و بالتالي لا تستطيع الضرائب و الرسوم المحصلة لفائدة البلديات إن تمنح الاستقلالية المالية لهذه الأخيرة رغم كل الإصلاحات الجبائية و جميع الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الموارد الجبائية المحصلة لفائدة هذه الأخيرة، و الارتقاء بالنظام الجبائي المحلي و الزيادة في فعاليته.

الخاتمة

## الخاتمة

مرت الجباية المحلية بعدة اصلاحات عبر مراحل لتحسين أدائها و تحقيق أهداف الاستقلال المالي للجماعات المحلية، اذ يعتبر الاصلاح الجبائي لسنة 1992 هو جوهر الاصلاحات في الجباية المحلية و ما نتج عنه من تعديلات و تحسينات لزيادة كفاءة الجماعات المحلية و تحقيق اكتفاءها من التمويل الذاتي.

و بالرغم من الاصلاحات التي وردت ضمن مختلف قوانين المالية المتعاقبة خاصة في مجال الجباية المحلية، إلا أن الجماعات المحلية لا تزال تتخبط في أزمة مالية، التي انعكست سلبا على جودة الخدمات المقدمة بل حتى على قدرتها على تغطية نفقاتها الإلزامية، و أمام هذه الوضعية وجدت الدولة نفسها تواجه عجز العديد من البلديات على مستوى الوطن سنويا، و على اعتبار أن الجباية المحلية تمثل أهم مورد من موارد الجماعات المحلية، كان لزاما على الدولة مواصلة سلسلة الإصلاحات الرامية للنهوض بها و إعادة الاعتبار لها.

الا أن ما يميز النظام الجبائي المطبق حاليا هو التداخل بين الجباية المحلية و جباية الدولة بشيء من الصعوبات في الاجراءات و التداخل و التعقيد و هو ما يخلق صعوبات كثيرة في عملية التحصيل و التوزيع و هو ما يستدعي انشاء نظام جبائي محلي مستقل لان الفصل بين جباية الدولة و الجباية المحلية بات أمرا ضروريا من أجل تحديد مجموعة الضرائب و الرسوم الخاصة بهذه الاخيرة تتكفل بتحصيلها و تحديد وعائها و الاستفادة كليا من عائداتها، الا أنه ومن الناحية الواقعية يعتبر هذا الأمر صعب لما يتطلبه من قواعد قانونية تمكنه من تجاوز العوائق التي يتضمنها النظام الحالي، و من بين هذه القواعد تمتع السلطة المحلية باتخاذ القرارات الجبائية و ضمان المشاركة في تكييف الضرائب و الرسوم على المستوى المحلي بما يتناسب و امكانيات كل منطقة بالإضافة الى توافر الاستقرار و الثبات في هذه القواعد الجبائية مع توفير الامكانيات القانونية و البشرية الكافية على المستوى المحلي.

وجب على الجماعات المحلية الاهتمام اكثر بمواردها الجبائية من اجل جعلها ذات مردودية اكبر، لكن رفع مردودية الجباية المحلية لا يتطلب فقط فرض الضرائب و الرسوم و رفع النسب بل الاخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية و متوسط الدخل اي مجموع الاعتبارات الاقتصادية و ذلك حتى لا تتمادى في رفع النسب او ضالة هذه النسب كما يجب الاخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة سواء كانت سياحية، صناعية، او زراعية... فوضع نظام جديد و اقراره هو أمر من شأنه تحسين الظروف الراهنة اذا ما اقيم على قواعد و اسس متينة و توفرت الضمانات الكافية لنجاحه و هو ما ان تتوفر له قدرات بشرية مؤهلة من اجل المضي قدما و تقادي التراجع و زيادة تدهور وضع الجماعات المحلية المالي.

و من خلال ما تقدم تم التوصل الى النتائج التالية:

- على الرغم من الاعتراف للجماعات المحلية بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية التي تعني تمتعها بمصادر مالية خاصة بها و حرية التصرف في شؤونها، الا ان السلطة المركزية هي الوحيدة التي لها الحق في تأسيس الضرائب المحلية و الغاء اخرى، و تعديل القوانين الخاصة بها.
- ان ما يميز النظام الجبائي المطبق حاليا هو التداخل بين الجباية المحلية و جباية الدولة بشيء من الصعوبات في الإجراءات و التداخل و التعقيد و هو ما يخلق صعوبات كثيرة في عملية التحصيل و التوزيع.
- التوزيع الغير عادل للإيرادات الجبائية بين الدولة و الجماعات المحلية حيث يظهر عدم التوازن بين مردودية الضرائب العائدة للدولة التي تتميز بغزارتها و اتساعها و سهولة تحصيلها، و مردودية الضرائب العائدة للجماعات المحلية التي تتميز بصعوبة تحصيلها و ضيق وعائها و ضعف حصيلتها مثل الرسم العقاري و التطهيري.
- التهرب الضريبي و الغش اللذين من شأنهما ان يضعفا مردودية الجباية المحلية.
- و من هنا بات ضروريا اشراك الجماعات المحلية في الجباية المحلية لأنها أدري بجبايتها الخاصة و بحكم معرفتها بالمحيط و المنابع أي تحويل سلطة تحديد وعاء الضريبة و نسبه لفائدة الولايات و البلديات لأنه محدد بقانون و لكن يتمثل الدور في البحث عن المنابع الجبائية و تحديد المادة الخاضعة للضريبة.
- ومما سبق، يتضح أن هناك عدة أسباب متشعبة و مرتبطة ببعضها البعض أدت الى ضعف المالية و الجباية المحليتين، مما يتشعب بتحديد أولوية الأسباب التي ادت الى تخطب الجماعات المحلية عامة و بلدية عين الحجل محل دراسة الحالة خاصة، في هذه الوضعية المالية و عجزها بذلك عن تحقيق التنمية المحلية التي تعتبر القاعدة الاساسية في تحقيق التنمية الوطنية.
- ومن أجل تحسين مستوى الجباية المحصلة لفائدة بلدية عين الحجل، و باقي البلديات نقدم الاقتراحات التالية:
- ✓ ينبغي منح استقلالية أكبر للجباية المحلية بتعديل النظام الجبائي الحالي الذي يحرم البلديات من قسم كبير من الموارد المالية من خلال انشاء نظام جبائي محلي مستقل عن جباية الدولة لأن الفصل بينهما أصبح أمرا ضروريا اذ يجب أن تخصص لكل من الدولة و البلديات مجموعة من الضرائب و الرسوم الخاصة بها تتكفل بتحديد وعائها و تحصيلها و الاستفادة الكاملة من عائداتها.
- ✓ تفعيل العلاقة بين البلديات و مختلف القطاعات ذات العلاقة بالنظام الضريبي الذي من شأنه ضمان تطور الجباية المحلية و زيادة الرقابة الجبائية و توسيع نطاق و أدوات التحصيل الجبائي؛
- ✓ فتح المجال للبلديات للاستثمار و هو ما يعزز من تمويل ميزانيتها بمختلف الضرائب؛
- ✓ تكوين ادارة جبائية خاصة في مقر البلديات تكون مشكلة من أعوان ادارة الضرائب تكون مهمتها تحصيل و متابعة العمل الجبائي المحلي؛

- ✓ عصرنة الجباية المحلية بتدعيم الادارة الجبائية بالوسائل الحديثة، و وضع التحفيزات و الكفاءات المهنية؛
  - ✓ تشجيع المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي مما يؤدي الى تحقيق عائدات مالية معتبرة؛
  - ✓ ضمان عنصر بشري مؤهل، بإمكانه التحكم في تحصيل الموارد الجبائية المحلية؛
  - ✓ رقمنة النظام الضريبي المحلي و تطوير نظام المعلومات خاص بالجبائية المحلية، و الادخال التدريجي للميزانية الالكترونية على مستوى الجماعات المحلية؛
  - ✓ الزيادة في مردودية الجباية المحلية و تحسين تحصيل الضرائب و الرفع من معدلات التحصيل الضريبي من خلال العمل على مكافحة التهرب و الغش الضريبي و ذلك بوضع الوسائل الكفيلة بتحديد المداخل و الممتلكات الحقيقية، بهدف التعرف على الأوعية غير الخاضعة للضريبة بسبب الامتناع عن التصريح بها تماما او التحايل في تقديم التصريحات الجبائية الخاصة بها، و ذلك من خلال تعزيز عمليات الاحصاء و التحقيق و المراقبة على مستوى المصالح المعنية بالتحصيل و هي بالأساس مصالح الضرائب، بالتنسيق مع المصالح و الأجهزة ذات العلاقة كالبنوك، و الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، و صندوق التقاعد، و المركز الوطني للسجل التجاري، و المديرية العامة للجمارك و مديرية التجارة، و مفتشية أملاك الدولة، و غيرها.
  - ✓ تعقد اجراءات تنفيذ النفقات و كذا تعدد أشكال الرقابة من شأنه ان يؤدي الى بطء في تنفيذ النفقات مما ينجر عنها مشاكل تتعلق بالبيروقراطية و كذا الفساد الاداري(الرشوة...)
  - ✓ ضرورة اصلاح المحاسبة المحلية من خلال الانتقال من المحاسبة على الأساس النقدي الى المحاسبة على أساس الاستحقاق في ظل المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام و كذا اصلاح محاسبة الدولة.
- بالنظر لأهمية واتساع هذا الموضوع فإننا نقترح على الباحثين في المستقبل التعمق في جوانب أخرى للموضوع مثل:

\* مشروع قانون الجباية المحلية و الاضافة التي سيقدمها لميزانية الجماعات المحلية .

قائمة

المصادر و المراجع

### قائمة المصادر و المراجع:

#### اولا: النصوص القانونية و التنظيمية:

##### 1- النصوص القانونية:

###### أ- القوانين:

- القانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية. (2011). المؤرخ في 22 جوان 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادرة في 03 جويلية 2011.
- القانون رقم 12-07، المتعلق بالولاية. (2012). المؤرخ في 21 فيفري 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12، الصادرة في 29 فيفري 2012.
- القانون رقم 17-84، المادة 03. (1984). المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقانون المالية.
- القانون رقم 15-18، المادة 37. (2015). مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016.
- القانون رقم 16-14، المادة 112. (2016). مؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادرة في 29 ديسمبر 2016.
- القانون رقم 19-14، المواد 89، 91، 92، 93. (2019). مؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 81، الصادرة في 30 ديسمبر 2019.
- القانون رقم 2000-06، المادة 36. (2000). المؤرخ في 23 ديسمبر 2000 و المتضمن قانون المالية لسنة 2001.
- القانون رقم 20-16، المادة 127. (2020). مؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021.
- القانون رقم 21-16، المادة 111. (2021). المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2021 يتضمن قانون المالية لسنة 2022.
- القانون رقم 23-22، المتضمن قانون المالية لسنة 2024، المؤرخ في 24 ديسمبر 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 86، الصادرة في 31 ديسمبر 2023.
- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب. (2024). قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

### ب- الأوامر

- أمر رقم 15-01، المادة 41. (2015). مؤرخ في 23 يوليو سنة 2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، الصادرة في 23 جويلية 2015.

### ثانيا: الكتب:

- البشير يلس شاوش. (2013). المالية العامة. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- جمال عمارة. (2004). منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر.
- حسين حسين مصطفى. (1988). المالية العامة (المجلد 1). الاسكندرية، مصر: منشأة المعارف.
- حميد بوزيدة. (2007). جباية المؤسسات (الإصدار 2). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- خالد ممدوح. (2009). البلديات و المحليات في ظل الادوار الجديدة للحكومة. القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- رضا خلاصي. (ب.س). النظام الجبائي الجزائري: جباية الاشخاص الطبيعيين و المعنويين. الجزائر، الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع.
- عبد الحميد عبدالمطلب. (2005). اقتصاديات المالية العامة. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- عبد الرزاق ابراهيم الشبخلي. (2001). الادارة المحلية (دراسة مقارنة) (الإصدار 1). الاردن، عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
- علي خليل، و سليمان اللوزي. (2001). المالية العامة. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
- عمار بوضياف. (2010). التنظيم الاداري في الجزائر بين النظرية و التطبيق. الجزائر، الجزائر: جسور للنشر و التوزيع.
- عمر يحيوي. (2003). مساهمة في دراسة المالية العامة. الجزائر: دار هومة.
- لطفي شعباني. (2017). جباية المؤسسة، دروس مع اسئلة و تمارين محلولة. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محفوظ برحمانى. (2015). المالية العامة. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- محمد الصغير بعلي. (2004). قانون الادارة المحلية. عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع.

- محمد علي الخلايلة. (2009). الادارة المحلية و تطبيقاتها في كل من الاردن و بريطانيا و فرنسا و مصر. عمان، الاردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.

### ثالثا: المقالات:

- امال بن قدور ، و صباح عسالي. (2022). دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية- الجماعات المحلية لولاية الجلفة نموذجا-. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، 15(4)، الصفحات 642-666.
- خالد عطوي. (2021). تخصيص و توزيع الضرائب و الرسوم في النظام الجبائي الجزائري: النسب المئوية و اشكالاتها القانونية. مجلة القانون و المجتمع، 9(2)، الصفحات 389-419.
- عبد الحق بن عامر. (2022). تمويل البلدية و انعكاساتها على التنمية المحلية(دراسة تحليلية لميزانية بلدية سبدو خلال الفترة 2011-2020). المجلة الجزائرية للمالية العامة، 12(2)، الصفحات 104-122.
- لخضر صابور، و بلقاسم نجموي. (2021). الضرائب و الرسوم الجبائية العائدة كليا لفائدة البلديات. المجلة العربية للابحاث و الدراسات في العلوم الانسانية و الاجتماعية، 13(4)، الصفحات 394-404.

### رابعا: رسائل الماجستير و الماستر

- عبد القادر لمير. (2014). الضرائب المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، دراسة تطبيقية لميزانية بلدية ادرار(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، وهران: جامعة وهران.
- فاطمة الزهراء شريف، و فتيحة لكحل. (2016). النظام القانوني للجباية المحلية دراسة حالة البلدية ( مذكرة ماستر ). ادرار، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر: جامعة احمد درارية.
- كنزة مقداد، و سليمة نوي. (2020). دور الجباية المحلية في تمويل البلديات(مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- ليلي بعيو، و مريم دوخان. (2021). دور الجباية المحلية في تنمية ميزانية الجماعات المحلية(مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جيجل: جامعة محمد صديق بن يحي.
- نصيرة دوباوي. (2010). الحكم الراشد المحلي و اشكالية عجز ميزانية البلدية(شهادة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية، تلمسان: جامعة ابي بكر القايد.
- نور الدين يوسف. (2009). الجباية المحلية و دورها في تنمية الجماعات المحلية( مذكرة ماستر). بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، الجزائر: جامعة بوقرة.

### خامسا: المداخلات العلمية:

- قدور بن عيسى. (11-12 ماي, 2003). اشكالية الجباية المحلية. مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الالفية الثالثة. البلدية، الجزائر: جامعة البلدية.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

- خريطة بلدية عين الحجل

[https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/1/16/DZ-\\_28\\_-\\_Ain\\_El\\_Hadjel\\_District.svg](https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/1/16/DZ-_28_-_Ain_El_Hadjel_District.svg)

سابعا: المراجع باللغة الاجنبية:

Berabez, T., & Ahmim, A. (2016). L'apport de La fiscalité locale dans le développement local. Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Bejaia: Université Abderrahmane MIRA.

Safir, M., & Chachoua, A. (2022). Le rôle de la fiscalité locale dans le financement du budget des collectivités locales – étude de cas sur un échantillon des communes de la wilaya de bouira - . *Recherches économiques et managériales*, 16(1), pp. 95-116.

الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة  
بلدية عين الحجل  
حرية: سيدي عيسى مانين اللدياب

مديرية الضرائب  
لولاية المسيلة.

تحديد تقديرات مداخيل الميزانية

ذات الطبع الجبائي

لسنة 2021

بالدينار

ملاحظات	تقديرات سنة 2021	طبيعة الضرائب والرسوم
	19 791 635	الرسم على النشاط المهني TAP
	14 222	الرسم العقاري والتطهيري TA-TF
	1 804 597	الضريبة الحرفية الوحيدة IFU
	-	الضريبة الحرفية الوحيدة IFU IM
	181 992	الضريبة على الدخل العقاري IRGF
	794 619	الرسم على القيمة المضافة TVA
	22 587 065	مجموع تقديرات المدخول الجبائي

المسيلة في 08 10 2020

المدير الولائي المختص بالبيانات

بن بن وحمزة محمد المنصور

ملاحظات	تقديرات سنة 2021	طبيعة الضرائب والرسوم
	48.053.157,93	الرسم علم الذبج
	810.000,00	حقوق التوقف في المساحات والأسواق
	1408.841,34	المداخيل الأخرى وللأستغلال
	50.661.999,27	مداخيل أخرى ذات أملاك عمومية
		المجموع

عين الحجل في

رئيس المجلس الشعبي البلدي

مرزوق بن المصطفى  
رئيس المجلس الشعبي البلدي  
عين الحجل

ملاحظة: تعاد إلى مديرية الضرائب

بعد ملئها عند نهاية المصادقة على الميزانية

( 1 ) شطب العبارة الغير مفيدة

7 Oct. 2021 17:02 P1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة

بلدية: عين الجبل

قرية: سيدي عيسى مابين السدات

مديرية الضرائب  
لولاية المسيلة.

لتحديد، تقديرات مداخيل الميزانية  
ذات الطابع الجبائي  
لسنة 2022

بالدينار

ملاحظات	تقديرات سنة 2022	طبيعة الضرائب والرسوم
	17 797 773	الرسم على النشاط المهني T A P
	287 648	الرسم العقاري والتطهيري TA-TF
	2 151 368	الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU
	-	الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU IM
	193 206	الضريبة على الدخل العقاري IRG F
	600 641	الرسم على القيمة المضافة TVA
	21 030 636	مجموع تقديرات المدخول الجبائي

المسيلة في : 2021/10/04

عين الجبل في

رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملاحظة: تعاد إلى مديرية الضرائب  
بعد ملاحظتها عند كتابة المصادقة على الميزانية  
( I ) شطب العبارة الغير مفيدة .

ملاحظات	تقديرات سنة 2022	طبيعة الضرائب والرسوم
	5 045. 650 76	الرسم على الذهب
	810. 850. 10	حقوق التوقف في المساحات والأسواق
	1 908. 841.34	المداخيل الأخرى والأستغلال
	7.764. 442. 10	مداخيل أخرى ذات أملاك عمومية
		المجموع

تحديد تقديرات مداخيل الميزانية ذات الطابع الجبائي لسنة 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مديرية الضرائب  
لولاية المسيلة.

ولاية المسيلة  
بلدية: عين الحجل  
خزينة: سيدي عيسى ماين البلديات

تحديد تقديرات مداخيل الميزانية  
ذات الطابع الجبائي  
لسنة 2023  
بالدينار

ملاحظات	تقديرات سنة 2023	طبيعة الضرائب والرسوم
	18 017 010	الرسم على النشاط المهني TAP
	85 600	الرسم العقاري والتطهيري TA-TF
	2 807 782	الضريبة الجرافية الوحيدة IFU
	7 458 441	الرسم على السكن
	127 474	الضريبة على الدخل العقاري IRGF
	1 028 282	الرسم على القيمة المضافة TVA
	29 524 589	مجموع تقديرات المدخول الجبائي

المسيلة في 2022/10/04  
الأمين العام للبلدية  
بن الوحيمة محمد الملاحق

ملاحظات	تقديرات سنة 2023	طبيعة الضرائب والرسوم
	5.975.169.00	الرسم علم الذبح
	210.000.00	حقوق التوقف في المساحات والأسواق
	3.972.172.48	المداخيل الأخرى وللأستغلال
		مداخيل أخرى ذات أملاك عمومية
	10.157.646.48	المجموع

عين الحجل في: 06 ديسمبر 2022  
رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملاحظة: تعاد إلى مديرية الضرائب  
بعد ملئها عند نهاية المصادقة على الميزانية  
( 1 ) شطب العبارة الغير مفيدة .

البلدية عين الحجل  
رئيس المجلس الشعبي البلدي  
بلقاسم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة  
بلدية: عين الحجل  
خزينة: سيدي عيسى ماين البلديات

مديرية الضرائب  
لولاية المسيلة.

تحديد تقديرات مداخيل الميزانية

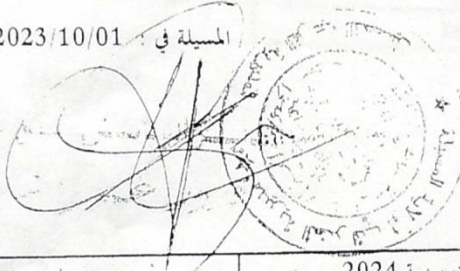
ذات الطابع الجبائي

لسنة 2024

بالدينار

ملاحظات	تقديرات سنة 2024	طبيعة الضرائب والرسوم
	15 492 723	الرسم على النشاط المهني T A P
	62 741	الرسم العقاري والتطهيري TA-TF
	4 405 595	الضريبة الجرافية الوحيدة IFU
	9 330 355	الرسم على السكن
	470 730	الضريبة على الدخل العقاري IRG F
	1 268 078	الرسم على القيمة المضافة TVA
	31 030 221	مجموع تقديرات المدخول الجبائي

المسيلة في 2023/10/01



ملاحظات	تقديرات سنة 2024	طبيعة الضرائب والرسوم
	5 975 469	الرسم على الذبح
	210 000	حقوق التوقف في المساحات والأسواق
	397416664	المداخيل الأخرى وللأستغلال
		مداخيل أخرى ذات أملاك عمومية
	10.159.635.64	المجموع

عين الحجل في:

رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملاحظة: تعاد إلى مديرية الضرائب

بعد ملئها عند نهاية المصادقة على الميزانية

( 1 ) شطب العبارة الغير مفيدة .

Signature of the local council president.

تحديد تقديرات مداخيل الميزانية ذات الطابع الجبائي لسنة 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة  
بلدية: عين الحمل  
مخزينة: سيدي عيسى مابين البلديات

مديرية الضرائب  
لولاية المسيلة.

تحديد تقديرات مداخيل الميزانية

ذات الطابع الجبائي

لسنة 2024

بالدينار

ملاحظات	تقديرات سنة 2024	طبيعة الضرائب والرسوم
	57 146 018	الرسم على المنتجات البترولية TPP
	62 741	الرسم العقاري والتطهيري TA-TF
	4 405 595	الضريبة الخراجية الوحيدة IFU
	9 330 355	الرسم على السكن
	470 730	الضريبة على الدخل العقاري IRGF
	1 268 078	الرسم على القيمة المضافة TVA
	5 364 316	TLS
	78 047 832	مجموع تقديرات المدخول الجبائي

المسيلة في: 2024/04/28

المدير المصالح  
قشور

ملاحظات	تقديرات سنة 2024	طبيعة الضرائب والرسوم
		الرسم على الذهب
		حقوق التوقف في المساحات والأسواق
		المداخيل الأخرى والاستغلال
		مداخيل أخرى ذات أملاك عمومية
		المجموع

عين الحمل في:

رئيس المجلس الشعبي البلدي

ملاحظة: تعاد إلى مديرية الضرائب  
بعد ملئها عند نهاية المصادقة على الميزانية  
( 1 ) شطب العبارة الغير مفيدة

تحديد تقديرات مداخيل الميزانية ذات الطابع الجبائي لسنة 2024 بعد الغاء الرسم على النشاط المهني



NE 9800

١٧٣٥

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

الوزير

1941

مذكرة تأطيرية رقم ..... المؤرخة في ..... 29.10.2024... تتعلق بكيفيات إعداد وتمويل  
الميزانيات الإضافية للجماعات المحلية لسنة 2024.

السيدات والسادة:

- الولاية
- الولاية المنتدبين
- رؤساء الدوائر
- رؤساء المجالس الشعبية البلدية.

تهدف هذه المذكرة التأطيرية إلى تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها أثناء إعداد الميزانية الإضافية  
للبلديات والولايات للسنة المالية 2024، وكذا توضيح التدابير الجبائية الجديدة التي جاء بها قانون المالية لسنة  
2024 وكيفيات التكفل بها على مستوى الميزانيات المحلية.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بأنه بموجب أحكام المادتين 14 و24 من قانون المالية لسنة 2024، تم  
إلغاء الرسم على النشاط المهني الذي يعتبر المورد الأساسي لتمويل الميزانيات المحلية، حيث تم تعويضه بإيرادات  
جديدة وفقا لأحكام المواد 15 و36 و37 من نفس القانون كما يلي:

الرسم المحلي للتضامن: المستحق رقم رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون أنشطة نقل المحروقات بواسطة الأتابيب، والنشاطات المنتجعة التي تخضع لأرباحها للضريبة على الدخل الإجمالي أو للضريبة على أرباح الشركات.

يتم توزيع ناتج الرسم المحلي للتضامن كما يأتي:

- 66% لفائدة الولاية موقع تواجد المنجم بالنسبة لأنشطة المنجمية، ولفائدة البلديات التي تعبرها أنابيب نقل المحروقات.
- 29% لفائدة الولاية موقع تواجد المنجم بالنسبة لأنشطة المنجمية، ولفائدة الولايات التي تعبرها أنابيب نقل المحروقات.
- 05% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

الرسم على المنتجات البترولية أو المعاملة لها، والذي توزع عوائده على الجماعات المحلية كما يلي:

- 66% لفائدة كل بلديات الوطن،
- 29% لفائدة الولايات،
- 05% لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

تقييد الرسم المحلي للتضامن والرسم على المنتجات البترولية أو المعاملة لها:

يجدر التنكير بأن الميزانيات الأولية للجماعات المحلية لسنة 2024، قد تم إعدادها على أساس التقديرات الجبائية للرسم على النشاطات العمومية للخدمة بالحساب الخاص بالضرائب المباشرة قبل صدور قانون المالية لسنة 2024، الذي تضمن إلغاء هذا الرسم وتعويضه بالرسم المحلي للتضامن والرسم على المنتجات البترولية أو المعاملة لها.

حيث على هذا الأساس، تم حساب واقتطاع المساهمات الإيجابية المنصوص عليها في التنظيم الجاري العمل به، لاسيما الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير، والمساهمة في صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، والمساهمة في الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية، وكذا المساهمة في تمويل الجمعيات المحلية.

وعليه، وحفاظا على التوازن المالي على مستوى قسم التجهيز مع الوفاء بالمساهمات الإيجابية المترتبة بها، يتم تقييد ناتج الرسم المحلي للتضامن والرسم على المنتجات البترولية أو المعاملة لها في الميزانيات الإضافية، بصفة استثنائية خلال هذه السنة، كما يلي:

**ميزانية الولاية:**

- في المادة 760 بالحساب رقم 76 الخاص بالضرائب المباشرة.

**ميزانية البلدية:**

- في المادة 762 بالحساب رقم 76 الخاص بالضرائب المباشرة، بالنسبة للبلديات التي تعتمد على مدونة ميزانية محددة وفق المرسوم رقم 71-84 المؤرخ في 17 مارس 1984 المجدد لمدونة نفقات وإيرادات البلديات، وفي المادة 761 بالنسبة للبلديات التي تعتمد على مدونة ميزانية محددة وفق المرسوم 144-67 المؤرخ في 31 جويلية 1967 المجدد لمدونة نفقات وإيرادات البلديات المعدل والمتمم.

وعليه، فمن الضروري خلال إعداد الميزانيات الإضافية لسنة 2024، مباشرة عملية التسوية إما بالزيادة أو بالنقصان بين المبلغ المسجل بصفة بيانية ضمن الميزانية الأولية 2024 بعنوان الرسم على النشاطات العمومية وجميع تقديرات الرسم المحلي للتضامن والرسم على المنتجات البترولية أو المعاملة لها.

مخصصات الدولة وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

استفادت الجماعات المحلية بعنوان السنة المالية 2024، من العديد من المخصصات المالية الموجبة للتكفل لاسيما بتسيير وصيانة المدارس الابتدائية، الإطعام المدرسي، الأثر العالي الناتج عن الزيادات في أجور موظفي الجماعات المحلية، أجور المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج العمومي والمستفيدين من جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي المدعومين على مستوى الجماعات المحلية، العملية التضامنية لشهر رمضان 2024، وكذا مروض نقص القيمة الجبائية للرسم على النشاطات العمومية.

وفي هذا الصدد، يجب تسوية هذه الاعتمادات المالية التي تم تقيدها عن طريق فتح اعتماد مالي مسبق، بميزانية الولاية مع الحرص على وجوب تقييد الفارق فقط بين المبالغ المسجلة بصفة بيانية بالميزانية الأولية 2024 والمبالغ الممنوحة للبلديات بصفة نهائية.

كما يتعين على المكلفين بمراقبة الميزانيات الإضافية للبلديات 2024 والمصادقة عليها، التأكد من تقييد الفارق المذكور سابقا، وذلك من أجل تقادي تسجيل إيرادات غير مبررة.

**قسم التجهيز والاستثمار:**

يتم تمويل البرامج التنموية المسجلة في قسم التجهيز والاستثمار أساسا عن طريق الاقتطاع من إيرادات قسم التسيير أو عن طريق إعانات الدولة أو صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

بالنسبة للاقتطاع، يجب التنكير بأحكام المرسوم 145-67 المؤرخ في 31 جويلية 1967 التي تنص على وجوب اقتطاع نسبة لا تقل عن 10% من إيرادات قسم التسيير، من أجل تمويل برامج قسم التجهيز والاستثمار.

غير أنه بالنسبة للبلديات التي لا تتوفر على الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية النفقات الإيجابية، يجب أن لا يتعدى الاقتطاع نسبة 10% من إيرادات قسم التسيير.

بالنسبة لإعانات التجهيز والاستثمار الممنوحة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بعنوان السنة المالية 2024، فيجب التوضيح أن الفرق الناتج بين رخصة البرنامج (التبليغ الأولي) والتقييم النهائي المتحصل عليه بعد إجراءات إعلان المنح، يمكن تجميعه واستغلاله من طرف الولاية من أجل تمويل مشاريع جديدة لفائدة البلديات أو الولاية. بعد الحصول على ترخيص من الوزارة الوصية والتعديل على مستوى التطبيقية الخاصة بصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

أما الفائض المسجل على مستوى ميزانية البلدية بعد العملية، فيجب أن يكون محل إعادة دفع لفائدة حساب التخصيص الخاص 020-302 المعنون "صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية"، وفقا للمادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 24 مارس 2014، المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره.

**الاقتطاعات الإيجابية:**

لقد لفت انتباهي من خلال تحليل الميزانيات الإضافية للجماعات المحلية بعنوان السنة المالية 2023، إلى تسجيل مبالغ هامة تم اقتطاعها من خزينة البلديات بسبب الأحكام القضائية الصادرة ضدها، والتي أغلبها ناتجة عن عدم احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال تنفيذ الميزانية من طرف الأخرين بالصرف، لاسيما الالتزام بنفقات دون تغطية مالية وعدم وجود اعتمادات مالية كافية، أو مخالفة التشريع المتعلق بالصفقات العمومية.

وفي هذا الصدد، يجدر التنكير بأن نبوت إحدى هذه المخالفات في تسيير المال العمومي يعد تعدي صريح على التشريع وقواعد المحاسبة العمومية ويعتبر سوء تسيير يتحمل نتائج الأمر بالصرف وفقا لأحكام المادتين 88 و 89 من الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة.

كما يعتبر الأشخاص المخالفين للتشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال تنفيذ النفقات العمومية، مسؤولين جزائيا عن ارتكابهم الأفعال التي من شأنها تبيد الأموال العمومية، وفقا لأحكام القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالرقابة من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم.

وعليه، أطلب منكم التدقيق في النفقات محل الأحكام القضائية، ثم اتخاذ الإجراءات القانونية التي ترونها مناسبة ضد المتسببين في هذه الوضعية في حالة نبوت تجاوزات متعمدة.

**توضيح استعمال المال العام:**

كما لا يفوتني التنكير في هذا الصدد، بتعليمات السيد رئيس الجمهورية المسداة خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 14 نوفمبر 2023 والتي حثت من خلالها على ضرورة "البقيظة والحذر من تبذير المال العام واستهلاك ميزانيات إضافية غير مرصودة في البرامج المحددة، بينما هناك ما ينتظر التنفيذ في هذه البرامج".  
وعليه، يجب نبي التسيير العقلاني الناجح للمالية والميزانية وتبذير النفقات العمومية، والتركيز على البرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن وترقية المرفق العمومي، مع ضرورة تفعيل آليات الرقابة المبدئية على صرف المال العام والتأكد من احترام قواعد الصرامة الميزانية.

**الأجال القانونية لإعداد الميزانيات الإضافية:**

يجب التنكير بأحكام المادتين رقم 165 من قانون الولاية و 181 من قانون البلدية اللتان حددتا تاريخ إعداد الميزانيات الإضافية قبل 15 جوان من كل سنة.

وعليه، يجب التقيد باحترام هذه الأجال القانونية حتى تتمكن الجماعات المحلية من الالتزام بالبرامج المسجلة قبل نهاية السنة المالية 2024.

أولي عناية خاصة لضمان احترام مضمون هذه المذكرة التأطيرية وضمان النشر الواسع لها.

وزير الداخلية والجماعات المحلية  
والتجهيز العمرانية  
البراهيم مراد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية المسيلة  
دائرة عين الحجل  
بلدية عين الحجل  
الرقم: 12.../2024

مستخرج من سجل مداورات المجلس الشعبي البلدي  
بلدية عين الحجل  
نوع الدورة (غير عادية)

في اليوم الثامن عشر من شهر فيفري من عام الفين وأربعة وعشرون وعلى الساعة الثانية بعد الزوال، اجتمع المجلس الشعبي بلدي عين الحجل في دورة غير عادية، بقاعة المداورات بمقر البلدية، تحت رئاسة السيد: بلطوش عمر بصفته رئيس المجلس الشعبي بلدي عين الحجل وهذا بناء على الاستدعاءات الموجهة إلى أعضائه بتاريخ: 2024/02/11 تحت رقم: 594 المرفق بجدول أعمال الدورة

الأعضاء الحاضرون: معمر بن سلامي، هاني مراد، نزيان حافظ، زلوف جمال، زياندي براهيم، لعويبي عامر، مشاعر لخضر، بو عافية فيصل، دوسن عبد الملك، لياثي خالد، نقدييل محمد، نقويدي حميد، بوزرق بوجملين، جوادي لحازي بن عامر، موسى عواج، عريبي الأعضاء الممثلين بالوكالة: بو عافية هاشمي، درفلو عادل

الأعضاء الغائبون: لا احد

وفقا لأحكام المادة 29 من القانون رقم 10.11 المؤرخ في 22 يوليو 2011 المتعلق بالبلدية، والمادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 105.13 المؤرخ في 17 مارس 2013 المتضمن للنظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي، تم تعيين السيد: جعونون أحمد الأمين العام للبلدية، مكانها للجلسة، وبعد التأكد من توافر النصاب القانوني للتداول

نص المداورة

افتتحت الجلسة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي مرحبا بالسادة الحاضرون ليتم التطرق مباشرة إلى النقطة المدرجة في جدول أعمال الدورة المتعلقة بالموافقة على تسمين ناتج مداخيل الأملاك المنقولة للبلدية تسعيرة المياه و حقوق أداء بعض الخدمات المرخص بها. وهذا بهدف تحسين مداخيل البلدية وتأمين الموارد الجبائية المحلية، وحماية وصيانة استعمال الطريق العمومي. وهذا عملا بمذكرة السيد: وزير الداخلية والجماعات المحلية، رقم 96 بتاريخ 10/03/2016 المتضمنة تسمين أملاك الدولة ومراسلة السيد والي المسيلة - مديرية الإدارة المحلية، رقم 429 بتاريخ 13/04/2023 المتعلقة بمتابعة تسيير وتأمين ممتلكات الجماعات المحلية والعملية مفصلة على النحو التالي:

الرقم	التعيين	السعر	الملاحظة
01	سكراء جرار بالمحطورة خارج مقر البلدية	800.00 دج	
02	سكراء جرار بالمحطورة داخل مقر البلدية	600.00 دج	
03	سكراء جرار بصهرريج الماء داخل مقر البلدية	800.00 دج	التعبئة على عاتق المستفيد
04	سكراء شاحنة صهرريج ماء K120 خارج مقر البلدية	1.500.00 دج	التعبئة على عاتق المستفيد
05	سكراء شاحنة صهرريج ماء K120 داخل مقر البلدية	1.000.00 دج	التعبئة على عاتق المستفيد
06	حقوق شق طريق معبد بالمتر الطولوي	5.000.00 دج	عرض الخندق لا يتجاوز 60 سم
07	شق طريق غير معبد - ترابي - مسلك رئيسي بالمتر الطولوي	200.00 دج / مط	عرض الخندق لا يتجاوز 60 سم
08	حقوق شق رصيف بالبلاط بالمتر الطولوي	2.000.00 دج	عرض الخندق لا يتجاوز 60 سم
09	حقوق الأفران	1.000.00 دج	عندما لا تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساء
10	حقوق الأفران	2.000.00 دج لليوم الواحد	إذا امتدت مدة الحفل إلى ما بعد الساعة السابعة ليلا.
11	تأجير شاحنة K120	100.00 دج / كلم	(ذهابا وإيابا)
12	تأجير شاحنة K66	50.00 دج / كلم	(ذهابا وإيابا)
13	تأجير الترمصاص	600.00 دج / ساعة	
14	تأجير آلة قطع طبقات الازفت رمنشار	300.00 دج / مط	
15	رسوم الترميمات المتعلقة بالأبواب والنوافذ	3.000.00 دج	
16	ترميم الجدران وتحسين الواجهاات	50.00 دج / 2م	
17	إقامة بيت جاهز من الحديد أو الخشب لمدة 20 يوم	4.000.00 دج	
18	شاحنة تصليح الإنارة العمومية	1.000.00 دج ساعة	
19	سكراء اله حفر - داخل إقليم البلدية -	1.500.00 دج سا	
20	سكراء الترفع و شحن - داخل إقليم البلدية -	2.000.00 دج / سا	
21	مستحقات المياه الصالحة للشرب بالنسبة للمواطنين الغير مستفيدين بقنوات الصرف الصحي	شهريا بـ 300.00 دج أي سنويا بـ 3.600.00 دج	جزافيا
22	غلق طريق من أجل أشغال البناء	1.500.00 دج لليوم	
23	حقوق سحب دفاتر الشروط الخاصة بالصفقات والاستشارات	8.000.00 دج	الخاص بالصفقات
		3.000.00 دج	الخاص بالاستشارات

عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي  
عدد الأعضاء المرشحين  
عدد الأعضاء المنتخبين بنعم 19 لا 00... المتنعين 00.

رئيس المجلس الشعبي البلدي  
بلطوش عمر

أعضاء المجلس الشعبي البلدي

بعد سماع عرض الرئيس

وبعد المناقشة والتداول قرر أعضاء المجلس الشعبي البلدي

عدد المصوتين بنعم 19... عدد المصوتين بلا 00... عدد الممتنعين 00...

وعليه وافق أعضاء المجلس الشعبي البلدي بالإجماع المصادقة على تسمين ناتج مداخيل الأملاك المنقولة للبلدية تسعيرة المياه و حقوق أداء بعض الخدمات المرخص بها

رئيس المجلس الشعبي البلدي

بلطوش عمر

رئيس المجلس الشعبي البلدي

مداولة لتسمين ممتلكات بلدية عين الحجل

940		الباب 940. انتاج جباية		المجموعة 94 - مصالغ الجباية	
المصادقة	الاقتراحات	التذكير بالميزانية السابقة	تبيان النفقات	المواد	
620 604,44	620 604,44	590 491,78			
620 604,44	620 604,44	590 491,78	المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة 2%	670	
31 030 222,00	31 030 222,00	29 524 589,00	الايرادات		
1 268 078,00	1 268 078,00	1 028 282,00	الرسم الاجمالي على تأدية الخدمات	750	
			رسم الذبح	751	
			الرسم على العروض	752	
			الرسم على العاب ايناصيب	753	
			رسم الاقامة	754	
			رسم الحفلات	755	
			رسوم الحفلات	759	
			الرسم العقاري	760	
			رسم التطهير	761	
			الرسم على النشاط المهني	762	
			الرسم على النشاط المهني (THC) TAP	7620	
			الرسم على النشاط غير التجاري و الحقوق الثابتى	7621	
			الضريبة الجزائية الوحيدة IFU	763	
			الضريبة الجزائية الوحيدة IM IFU	7630	
			الضريبة على الدخل العقاري IRGF	7631	
			من التسديد الجزافي 1/10	7632	
			الرسم الوحيد على النقل الخاص	764	
			الضريبة الفلاحية الوحيدة	765	
			الرسوم الثابتة على مداخيل الصيد البحري	766	
			ضرائب أخرى مباشرة الرسم على السكن	769	
			الرسم على سعر التأجير للأغراض السياحية	7690	
			نتاج السنوات المالية السابقة	827	
			850 - فائض النفقات		
			850 - فائض الايرادات		

مستخرج من الميزانية الاولية لسنة 2024 لبلدية عين الحجل الخاص بالباب 940 ناتج الجباية

940		الباب 940- انتاج جبالية		المجموعة 94- مصالح الجبالية	
المواد	تبيان	التذكير بالميزانية السابقة	الاقتراحات	المصادقة	
	النفقات	777 143,80	451 741,30	451 741,30	
670	المساهمة في صندوق الضمان للضرائب المباشرة 2٪	777 143,80	451 741,30	451 741,30	
	الايرادات	38 957 190,00	22 687 065,00	22 687 065,00	
750	الرسم الاجمالي على تأدية الخدمات	1 247 414,00	794 619,00	794 619,00	
751	رسم الذبح				
752	الرسم على العروض				
753	الرسم على العاب ايناصيب				
754	رسم الاقامة				
755	رسم الحفلات				
759	رسوم الحفلات				
760	الرسم العقاري	8 970,00	14 222,00	14 222,00	
761	رسم التطهير				
762	الرسم على النشاط المهني	31 952 560,00	19 791 635,00	19 791 635,00	
7620	الرسم على النشاط المهني TAP, THC	2 141 125,00	0,00	0,00	
7621	الرسم على النشاط غير التجاري والحقوق الثابتى	0,00	0,00	0,00	
763	الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU	2 384 906,00	1 804 597,00	1 804 597,00	
7630	الضريبة الجزائرية الوحيدة IM IFU	908 040,00	0,00	0,00	
7631	الضريبة على الدخل العقاري IRGF	214 175,00	181 992,00	181 992,00	
7632	من التسديد الجزائري 1/10				
764	الرسم الوحيد على النقل الخاص				
765	الضريبة الفلاحية الوحيدة				
766	الرسوم الثابتة على مداخيل الصيد البحري				
769	ضرائب أخرى مباشرة				
7690	الرسم على سعر التأجير للأغراض السياحية				
827	ناتج السنوات المالية السابقة				
	850- فائض النفقات				
	850- فائض الايرادات				

مستخرج من الميزانية الاولى لسنة 2021 لبلدية عين الحجل الخاص بالبواب 940 ناتج الجبالية

3		940		الباب 940 - ناتج الجباية		المجموعة 94 - مصالح الجباية	
نفقات مرتبط بها غير مدفوعة إيرادات متبينة للتحصيل	المنجزة	المحددة	التقديرات		تبيان		
			المجموع	التقديرات الخاصة			
الباقي للانجاز	الانجازات	التحديدات	المجموع	الميزانية الاضافية	التقديرات الخاصة		
	451 741,30	451 741,30	451 741,30	451 741,30	التقديرات		
	451 741,30	451 741,30	451 741,30	451 741,30	المساهمة في صندوق الضمان ض.م	670	
	21 530 887,72	21 530 887,72	23 289 734,03	602 669,03	الإيرادات		
	665 554,00	665 554,00	794 619,00	-	الرسم الاجمالي الوحيد على تأديت الخدمات.	750	
					رسم الذبح.	751	
					الرسم على العروض	752	
					الرسم على العاب النياصية	753	
					رسم الاقامة	754	
			100 000,00	-	رسوم الحفلات	755	
					رسوم أخرى (غير مباشرة)	759	
	269 204,00	269 204,00	269 204,00	254 982,00	الرسم العقاري	760	
					رسم التطهير	761	
	18 443 845,69	18 443 845,69	19 791 635,00	-	الرسم على النشاط المهني	762	
					الرسم على النشاط المهني TAP THC	7620	
					الرسم على النشاط الغير تجاري	7621	
	1 914 600,53	1 914 600,53	1 914 600,53	110 003,53	الضريبة الجزائية الوحيدة IFU	763	
					الضريبة الجزائية الوحيدة IFUIM	7630	
			181 992,00	-	الضريبة على الدخل العقاري IRGF	7631	
					الضريبة الفلاحية الوحيدة.	765	
					الرسوم الثابتة على مداخيل الصيد البحري	766	
	237 683,50	237 683,50	237 683,50	237 683,50	الرسم على مداخيل الترقية ع.	767	
					ضرائب أخرى (مباشرة)	769	
					الرسم على سمر التاجير للأغراض السياحية	7690	
					ناتج استثنائي آخر	799	
					ناتج السنوات المالية السابقة	827	
					فائض النفقات	850	
					فائض الإيرادات	850	

مستخرج من الحساب الاداري الخاص ببلدية عين الحجل لسنة 2021 للباب 940 ناتج الجباية



## تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا المضي أسفله،

الإسم: .....  
اللقب: .....  
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: .....  
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة.  
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر، عنوانها:

.....  
.....

أصرح بشرفي أنني أتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية  
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: ... 2024.10.5/05 ...

الإمضاء



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
Ministry of Higher Education and Scientific Research  
جامعة محمد بوضياف - المصيلة  
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and  
Management Sciences  
Department of Finance and Accounting



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التمير  
قسم العلوم العالية والمحاسبة

المصيلة في: 2024/10/24

رقم: / .....

إلى السيد المحترم: رئيس المجلس  
المؤقت للدراسات التطبيقية  
عن المجلس

الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحت طيبة وبعد..

يهدف إعداد مذكرة الماستر، التي تعتبر جزءاً أساسياً من متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، بشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة - للطلبة المذكورين أدناه - على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، و/أو التأكد من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسى عبارات الشكر والتقدير.

الطالبة المعنيون:

الرقم	الإسم واللقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	طوبى فطيمة	205693598	
2			

عنوان البحث: دور المحاسبة المالية في تمويل جيرانية الجبال  
المعتمدين دراسة حالة: المجلس الوطني للدراسات التطبيقية  
2024

المشرف (الإسم واللقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	إدارة القسم (الختم والإمضاء)

